

# مبادرة توطين وتحسين آليات الاستجابة في اليمن

## استراتيجية التوطين

## منهجية قياس الأداء

إعداد: عبد القوي حاجب

بريد إلكتروني: [abdulqawi.hajeb@gmail.com](mailto:abdulqawi.hajeb@gmail.com)

اغسطس 2024م

## محتويات

3	1. مقدمة.....
3	الخلفية السياقية.....
3	الغرض من هذه المنهجية:.....
4	استخدامات إضافية:.....
5	التطوير المستمر والتحسينات المستقبلية:.....
6	نهج التقييم.....
6	قياسات الأداء.....
6	عملية قياس أداء التوطين في اليمن.....
7	تصميم إطار قياس أداء التوطين في اليمن.....
8	نظرية التغيير لقياس أداء التوطين في اليمن.....
10	جمع البيانات.....
10	عملية المراجعة المكتنية:.....
12	مسح أصحاب المصلحة.....
13	مقابلات.....
15	الإطار التحليلي وتسجيل النتائج.....
15	الاستراتيجيات التحليلية ومبادئ التسجيل.....
16	نظام التسجيل والتقييم لمؤشرات الأداء الرئيسية في قياس أداء التوطين في اليمن.....
18	المرفقات:.....
18	الملحق أ: إطار المؤشرات.....
25	الملحق ب: نظام التقييم:.....
34	الملحق ج: قائمة بأهم الاصطلاحات المستخدمة.....

## 1. مقدمة

**الخلفية السياقية**

ويواجه اليمن واحدة من أخطر الأزمات الإنسانية في العالم، والتي تفاقمت بسبب الصراع المستمر والاضطراب الاقتصادي والنزوح على نطاق واسع. أصبحت أجندة التوطين، التي تؤكد على قيادة ومشاركة الجهات الفاعلة المحلية والوطنية في الاستجابة الإنسانية، عنصرًا حاسمًا في مواجهة هذه التحديات.

وفي هذا السياق، تم تطوير منهجية قياس أداء التوطين لتقييم وتعزيز فعالية التزامات التوطين في اليمن. وتكتسب المنهجية أهمية خاصة بالنظر إلى البيئة التشغيلية المعقدة، حيث تتمتع الجهات الفاعلة المحلية في كثير من الأحيان بإمكانية الوصول المباشر إلى السكان المتضررين وتكون في وضع أفضل لتقديم المساعدة المناسبة ثقافياً وسياًقياً.

تتماشى هذه المنهجية أيضاً مع الالتزامات العالمية ومؤشرات قياس الأداء المنبثقة عن المبادرات الدولية في هذا السياق وعلى رأسها الصنفقة الكبرى (GB 3.0)، والمبادئ التوجيهية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، و إطار قياس شبكة نير، ومبادرة ميثاق التغيير، ومبادئ شراكة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومبادئ الشراكة لشبكة اكفا ICVA، وإطار قياس تطبيق المعايير الإنسانية الأساسية، والمذكرة المنهجية للهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة والتي تدعو إلى تطبيق أجندة التوطين، وزيادة التمويل وسلطة اتخاذ القرار للجهات الفاعلة المحلية في الاستجابة. ومن أجل ترسيخ قياس ومراقبة أداء التزامات توطين الاستجابة في اليمن، تهدف هذه المنهجية إلى ضمان مراقبة جهود التوطين وأيضاً تحسينها للاستجابة بفعالية لاحتياجات السكان الأكثر ضعفاً.

**الغرض من هذه المنهجية:**

تم تصميم منهجية قياس أداء التوطين لتتبع ومراقبة تنفيذ مؤشرات التوطين على النحو المبين في استراتيجية التوطين وآليتها التنفيذية المقترحة في اليمن. توفر هذه المنهجية منهجاً منظماً لتقييم أداء جهود التوطين من خلال قياس مؤشرات الأداء الرئيسية التي تعكس التقدم والتحديات وتأثير تقدم التوطين في البلد.

**الأهداف الرئيسية:**

1. تتبع تقدم التوطين: تراقب المنهجية بشكل منهجي تحقيق التقدم في توطين الاستجابة، مع التركيز على 7 مجالات أداء رئيسية وقضايا شاملة تشمل الشراكات العادلة، والقيادة المحلية، وبناء القدرات والتمويل. وهو يقيس مدى توافق الجهات الفاعلة الدولية والوطنية مع التزامات الصنفقة الكبرى وإرشادات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وأطر التوطين الأخرى ذات الصلة.
2. تقييم فعالية الشراكات: ومن خلال تقييم أداء الشراكات بين الجهات المانحة والوسطاء والجهات الفاعلة المحلية/الوطنية، تسلط المنهجية الضوء على مجالات النجاح وتحدد الثغرات التي تحتاج إلى تحسينات. ويعزز هذا التقييم شراكات أقوى وأكثر مبادئ مبنية على الاحترام المتبادل والأهداف المشتركة.
3. دعم المجموعات المواضيعية وأصحاب المصلحة: توجه المنهجية أنشطة مبادرات التوطين ومجموعاتها المواضيعية، مما يضمن أن عملها يتماشى مع استراتيجية التوطين الشاملة. تعتمد المجموعات المواضيعية على هذه المنهجية لتقييم مساهماتها في التوطين وتعديل استراتيجياتها بناءً على النتائج.

4. تحسين السياسات وصنع القرار: تعتبر البيانات والرؤى المتولدة من خلال هذه المنهجية حاسمة في اتخاذ قرارات تحسين السياسات مستنيرة على المستويين الوطني والدولي. وتهدف إلى تقديم توصيات قائمة على الأدلة لتحسين ممارسات التوطين، وتعزيز المساءلة، وتعزيز المزيد من الشمولية في الاستجابات الإنسانية والتنمية في اليمن.
5. تعزيز الشفافية والمساءلة: ومن خلال توفير إطار واضح ومتسق مع المنهجيات الدولية لقياس أداء التوطين، تعمل المنهجية على تعزيز الشفافية بين جميع أصحاب المصلحة المشاركين في عملية التوطين. ويساهم ذلك في زيادة الشفافية ويضمن مساءلة جميع الجهات الفاعلة عن التزاماتها.

## استخدامات إضافية:

بالإضافة إلى أهدافها الأساسية، توفر هذه المنهجية فائدة كبيرة للجهات الفاعلة المحلية والوطنية من خلال تمكينها من فحص وتقييم شراكاتها مع الجهات المانحة والوسطاء، وتحديد الثغرات في جهود التوطين، ومناصرة التغييرات اللازمة. توضح الأمثلة التالية كيف يمكن تطبيق المجالات الأخرى للمنهجية:

1. تحديد الثغرات واحتياجات المناصرة: ومن خلال فهم هذه المنهجية واستخدامها، يمكن للجهات الفاعلة المحلية والوطنية تحديد الثغرات في توطین الاستجابة وتحديد ما يحتاجون إلى الدعوة إليه على المستويين الوطني والتنظيمي. تعمل المنهجية كأداة لتحليل هذه الثغرات وتوجيه جهود المناصرة، مما يضمن تنفيذ التوطين بشكل فعال والاستجابة لاحتياجات الجهات الفاعلة المحلية.
2. هياكل التنسيق ومشاريع التحالف – تحليل مشاركة الجهات الفاعلة المحلية ومؤشرات القيادة: يمكن للجهات الفاعلة المحلية والوطنية المشاركة في مشاريع الاتحاد استخدام المنطقة 2 والمنطقة 3 لتحليل مؤشرات القيادة وتحديد ما يجب الدعوة إليه بالضبط. ومن خلال تقييم مستوى القيادة المحلية في عملية صنع القرار وشمولية هذه العمليات، يمكنهم الدفع نحو إنشاء هياكل قيادية أكثر إنصافاً داخل هياكل التنسيق ومشاريع الاتحاد.
3. القضايا الشاملة – المؤشرات المشتركة: تتناول المنهجية أيضاً القضايا الشاملة التي تم جميع الجهات الفاعلة. وينبغي أخذ هذه المؤشرات المشتركة في الاعتبار سواء على مستوى الأداء الوطني أو عند الدعوة بشكل فردي من قبل الجهات الفاعلة المحلية/الوطنية. وهذا يضمن أن القضايا الرئيسية، مثل منظمات WLOS/WROS والمساواة بين الجنسين، وتقاسم المخاطر، والحد من مخاطر الكوارث، والاستدامة البيئية والتكامل مع تغير المناخ في اليمن، يتم تأييدها من قبل جميع الجهات الفاعلة.
4. مرجع للجهات الفاعلة الدولية: يمكن للجهات الفاعلة الدولية أيضاً استخدام هذه المنهجية كمرجع لفهم ما تبحث عنه الجهات الفاعلة المحلية والوطنية عند مناقشة جهود التوطين في اليمن. وبما أن هذا الإطار يعتمد على استراتيجية التوطين، والتي تم تطويرها من خلال مشاورات مكثفة مع الجهات الفاعلة المحلية / الوطنية، فإنه يعكس وجهات نظر وأولويات هذه الجهات الفاعلة فيما يتعلق بمؤشرات التوطين في اليمن. ومن خلال الإشارة إلى هذه المنهجية، يمكن للجهات الفاعلة الدولية مواصلة جهودها بشكل أفضل مع توقعات واحتياجات شركائها المحليين.

## التطوير المستمر والتحسينات المستقبلية:

ومن المهم الإشارة إلى أن هذه المنهجية قيد التطوير حالياً ولا تغطي بشكل كامل جميع مجالات الأداء ضمن استراتيجية التوطين. ولا تزال المجالات الرئيسية مثل المشاركة المجتمعية والمناصرة وبناء القدرات بحاجة إلى مزيد من التطوير والتحسين. وسيتم تطوير هذه المجالات بشكل كامل بالتشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين في العام المقبل.

مع استمرار تطور مشهد التوطين في اليمن، قد تكون هناك حاجة إلى مؤشرات إضافية لاشتمال النطاق الكامل لجهود التوطين. ولذلك، فإن هذه المنهجية تخضع للمراجعة من خلال عملية تشاركية تشمل جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة. ومرحب بأي اقتراحات وتوصيات من أصحاب المصلحة ب وسيتم النظر فيها بعناية لإنشاء إطار أكثر شمولاً وفعالية لليمن.

باختصار، تعد منهجية قياس أداء التوطين أداة متعددة الاستخدامات لا تتبع وتقيم التقدم المحرز في جهود التوطين فحسب، بل تمكّن أيضاً الجهات الفاعلة المحلية والوطنية من الدعوة إلى التغييرات والتحسينات اللازمة. فهو يوفر إطاراً شاملاً لتحليل الثغرات، وتوجيه الدعوة، وضمان تنفيذ التوطين بفعالية على المستويين الوطني والتنظيمي. بالإضافة إلى ذلك، فهو بمثابة مرجع قيم للجهات الفاعلة الدولية، حيث يساعدهم على مواءمة جهودهم مع وجهات نظر وأولويات الجهات الفاعلة المحلية/الوطنية في اليمن. إن التطوير المستمر لهذه المنهجية، مع مدخلات من جميع أصحاب المصلحة، سيضمن أن تظل ذات صلة وشاملة، وتتكيف مع الاحتياجات المتطورة لأجندة التوطين في اليمن.

## نهج التقييم

تم تصميم منهجية قياس أداء التوطين في اليمن لجمع أصحاب المصلحة المحليين والوطنيين والدوليين الملتزمين بتعزيز أداء جهود التوطين في اليمن. الدافع وراء هذه المبادرة هو الهدف المشترك المتمثل في ضمان التنفيذ الفعال للالتزامات التوطين، مما يؤدي إلى نتائج إنسانية وإمائية أكثر إنصافاً وشمولاً وقيادة محلية. سيتم استخدام تقييمات LORMIY لتلبية معايير المساءلة والالتزام، وإبلاغ الحوار الاستراتيجي مع أصحاب المصلحة، والمساهمة في التعلم والدعوة على نطاق أوسع لتحسين ممارسات توطین الاستجابة في اليمن.

## قياسات الأداء

ستكون تقييمات المنهجية تعاونية ومصممة لضمان أن النتائج مناسبة لجميع أصحاب المصلحة المشاركين في الاستجابة للتوطين في اليمن. سيعتمد هذا التقييم على تدفقات متعددة من الأدلة، بما في ذلك الوثائق والمسوحات والمقابلات، من مصادر خارجية وداخلية للتحقق من صحة النتائج وتليثها مقابل إطار مؤشرات قياسي تم تطويره بناءً على الممارسات الدولية الجيدة والتكيف مع السياق اليمني. هناك الكثير من منهجيات أداء التوطين، لكن السياق اليمني يحتاج إلى وضع هذه المنهجية في سياقها. تعمل المنهجية على افتراض أنه إذا تم دعم جهود التوطين في اليمن من خلال أنظمة وممارسات وسلوكيات فعالة، فيمكنها تقديم نتائج ذات صلة وشاملة ومستدامة بكفاءة. يتم تقييم الالتزامات التنظيمية عبر دورة إطار الشراكات منذ بداية وجودها والالتزامات حسب مجالات الإدارة. ويكتمل ذلك بتقييم القيادة وتمكين قدرات الجهات الفاعلة المحلية بالإضافة إلى البيئة التمكينية وكمية ونوعية التمويل للجهات الفاعلة المحلية/الوطنية لتقديم صورة كاملة لأداء التوطين.

## عملية قياس أداء التوطين في اليمن

تتضمن عملية قياس أداء التوطين في اليمن منهجًا منظمًا وتشاركيًا لتقييم فعالية جهود التوطين داخل القطاعين الإنساني والتنمية. تم تصميم هذه العملية لضمان تقييم جميع جوانب استراتيجية التوطين بشكل شامل وأن تكون النتائج قابلة للتنفيذ وذات صلة بأصحاب المصلحة على جميع المستويات. وتتمثل العملية في الخطوات الرئيسية التالية، لتشكيل دورة مستمرة تهدف إلى تعزيز وصقل جهود التوطين:

- 1. البدء والنطاق:** تتضمن هذه المرحلة الأولية تحديد نطاق قياس الأداء، وتحديد الأهداف الرئيسية، وتحديد الجوانب المحددة لاستراتيجية التوطين المراد تقييمها. ويشارك أصحاب المصلحة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية المحلية والوكالات الدولية والجهات المانحة، في وقت مبكر من هذه العملية لضمان توافق النطاق مع احتياجات وأولويات جميع الأطراف المعنية.
- 2. تصميم جمع البيانات:** في هذه الخطوة يتم تطوير منهجية جمع البيانات. ويتضمن ذلك اختيار الأدوات والتقنيات المناسبة لجمع البيانات النوعية والكمية، مثل الدراسات الاستقصائية والمقابلات ومناقشات مجموعات التركيز. تتضمن مرحلة التصميم أيضًا تحديد مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) التي سيتم استخدامها لقياس التقدم.
- 3. جمع البيانات:** مع تطبيق المنهجية، يتم جمع البيانات من مجموعة متنوعة من المصادر، ومراجعة الوثائق، والجهات الفاعلة المحلية والوطنية في جميع أنحاء اليمن، والجهات الفاعلة الدولية. تعتبر هذه المرحلة حاسمة للحصول على رؤية شاملة لجهود التوطين عبر مختلف المناطق والجهات الفاعلة في اليمن.

4. تحليل البيانات وتفسيرها: بمجرد جمع البيانات، يتم تحليلها لتقييم الأداء مقابل مؤشرات الأداء الرئيسية المحددة. ويساعد هذا التحليل على تحديد الاتجاهات والتحديات ومجالات النجاح ضمن استراتيجية التوطين وجهوده في اليمن. ويتم تفسير البيانات بالتعاون مع أصحاب المصلحة للتأكد من أن النتائج ذات صلة بالسياق وقابلة للتنفيذ.
  5. التحقق من صحة النتائج: تتم مشاركة النتائج الأولية مع أصحاب المصلحة للتحقق من صحتها. تسمح هذه الخطوة بالتحقق من النتائج وإدراج رؤى أو تصحيحات إضافية. كما أنه يساعد على بناء توافق في الآراء حول النتائج والتوصيات الرئيسية.
  6. الإبلاغ والنشر: يتم تجميع النتائج التي تم التحقق منها في تقرير شامل يتضمن تفاصيل النتائج والاستنتاجات والتوصيات. يتم نشر هذا التقرير على جميع أصحاب المصلحة المعنيين، وتزويدهم بمعلومات قابلة للتنفيذ لتوجيه جهود التوطين المستقبلية.
  7. تنفيذ التوصيات: بناءً على نتائج التقرير، يتخذ أصحاب المصلحة الإجراءات اللازمة لتنفيذ التوصيات. وقد يتضمن ذلك تعديل الاستراتيجيات، أو تعزيز الشراكات، أو إعادة تخصيص الموارد لدعم أهداف التوطين بشكل أفضل.
  8. المراقبة والمراجعة المستمرة: العملية دورية، مع مراقبة مستمرة ومراجعات دورية لتقييم تأثير التغييرات والتأكد من بقاء استراتيجية التوطين فعالة. يتم استخدام التعليقات الواردة من هذه المراجعات لتحسين المنهجية وتحسين دورات قياس الأداء المستقبلية.
- تضمن هذه العملية المنظمة أن يكون قياس أداء التوطين في اليمن شاملاً وجامعاً ويركز على دفع التحسينات المستدامة في أجندة التوطين.

## تصميم إطار قياس أداء التوطين في اليمن

تم تصميم إطار قياس أداء التوطين في اليمن لمعالجة التحديات والفرص الفريدة ضمن نظام الاستجابة للبلاد في اليمن. تم تصميم الإطار لتوفير نهج صارم قائم على الأدلة لتقييم فعالية جهود التوطين.

1. أهداف الإطار: الهدف الأساسي لهذا الإطار هو تقييم مدى تنفيذ استراتيجيات التوطين في اليمن، مع التركيز على المجالات الرئيسية مثل القيادة المحلية، والشراكات العادلة، وتخصيص الموارد، وبناء القدرات، والمشاركة المجتمعية. ويضمن التصميم أن التقييم يتماشى مع الأهداف الشاملة المتمثلة في تعزيز الملكية المحلية والاستدامة في الاستجابات الإنسانية.
2. مؤشرات شاملة: يتضمن الإطار مجموعة من المؤشرات الشاملة المصممة خصيصاً لسياق اليمن. تم تصميم هذه المؤشرات لقياس أبعاد التوطين المختلفة، مثل درجة مشاركة الجهات الفاعلة المحلية في عمليات صنع القرار، وفعالية مبادرات بناء القدرات، وعدالة توزيع الموارد.
3. النهج التشاركي: من السمات الرئيسية لتصميم الإطار هو النهج التشاركي الذي يتبعه. ويشارك أصحاب المصلحة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية، والوكالات الدولية، والجهات المانحة، وممثلي المجتمع، بنشاط في عمليات التصميم وجمع البيانات والتحليل والتحقق من صحتها. ويضمن ذلك أن يعكس الإطار الحقائق على أرض الواقع وأن يكون حساساً لاحتياجات ووجهات نظر الأشخاص المتأثرين بشكل مباشر بجهود التوطين.

4. المرونة والقدرة على التكيف: تصميم الإطار مرناً مما يسمح بتكيفه مع الظروف المتغيرة في اليمن. تعد هذه القدرة على التكيف أمراً بالغ الأهمية نظراً للطبيعة الديناميكية للمشهد الإنساني في البلاد. وقد تم تصميم الإطار ليكون مستجيباً للتحديات والفرص الجديدة، مما يضمن بقاءه مناسباً وفعالاً بمرور الوقت.
  5. جمع البيانات وتحليلها: يشتمل الإطار على أساليب قوية لجمع البيانات وتحليلها، ويجمع بين النهج النوعي والكمي. يتيح تصميم الأساليب المختلطة هذا فهماً شاملاً لأداء الترجمة، والتقاط كل من النتائج القابلة للقياس والعوامل الدقيقة الخاصة بالسياق والتي تؤثر على هذه النتائج.
  6. آليات التحقق من الصحة والتغذية الراجعة: يتضمن الإطار آليات للتحقق من صحة النتائج مع أصحاب المصلحة، مما يضمن أن النتائج دقيقة وموثوقة وقابلة للتنفيذ. يتم تضمين حلقات ردود الفعل المنتظمة في التصميم، مما يسمح بالتحسين المستمر وتحسين الإطار بناءً على مداخلات أصحاب المصلحة والاحتياجات المتطورة.
  7. التوافق مع المعايير العالمية: يتوافق تصميم الإطار مع المعايير العالمية وأفضل الممارسات في التوطين والتقييم الإنساني. وهو يعتمد على الدروس المستفادة من سياقات أخرى بينما يتم تكيفه خصيصاً مع سياق اليمن، مما يضمن أنه يلي التوقعات المحلية والدولية لإجراء تقييم صارم وهادف.
- يهدف تصميم إطار قياس أداء التوطين في اليمن إلى توفير أداة شاملة وتشاركية وقابلة للتكيف تدعم التنفيذ الفعال والتحسين المستمر لاستراتيجيات التوطين في البلاد.
- نفس الشيء بالنسبة لهذا الفصل "نظرية التغيير"

## نظرية التغيير لقياس أداء التوطين في اليمن

- تحدد نظرية التغيير لقياس أداء التوطين في اليمن الإطار المنطقي الذي يربط مداخلات وأنشطة ومخرجات استراتيجية التوطين بالنتائج والآثار المرغوبة على المدى الطويل. يعد هذا الإطار بمثابة الأساس لفهم كيفية مساهمة العناصر المختلفة لاستراتيجية التوطين في تمكين الجهات الفاعلة المحلية وتعزيز فعالية التدخلات الإنسانية والتنمية في اليمن.
1. **السياق والأساس المنطقي:** تبدأ نظرية التغيير بتوضيح واضح للسياق الذي يتم فيه تنفيذ جهود التوطين في اليمن. ويشمل ذلك التحديات التي تواجهها المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية، مثل محدودية الوصول إلى الموارد، والفجوات في القدرات، والتهميش في عمليات صنع القرار. إن الأساس المنطقي للتوطين متجذر في الاعتقاد بأن تمكين الجهات الفاعلة المحلية يؤدي إلى استجابات أكثر استدامة وملاءمة ثقافياً للأزمات الإنسانية.
  2. **المدخلات:** تشير المدخلات إلى الموارد والشراكات والقدرات التي تم حشدتها لدعم التوطين في اليمن. ويشمل ذلك الموارد المالية من الجهات المانحة، والدعم الفني من الوكالات الدولية، والقدرات الحالية للجهات الفاعلة المحلية. هذه المدخلات ضرورية لبدء واستدامة جهود التوطين.
  3. **أنشطة:** تشمل الأنشطة الموضحة في نظرية التغيير مجموعة من التدخلات المصممة لتعزيز التوطين. وقد تشمل هذه الأنشطة ورش عمل لبناء القدرات للمنظمات غير الحكومية المحلية، وإقامة شراكات عادلة بين الجهات الفاعلة المحلية والدولية، والدعوة إلى زيادة التمويل للمنظمات المحلية، وتعزيز المشاركة المجتمعية في عمليات صنع القرار. وتهدف هذه الأنشطة إلى تعزيز دور الجهات الفاعلة المحلية في العمل الإنساني والتنمية.

4. **النواتج:** إن المخرجات المباشرة لهذه الأنشطة هي نتائج ملموسة يمكن قياسها وملاحظتها. على سبيل المثال، زيادة الدور القيادي للجهات الفاعلة المحلية/الوطنية في آليات التنسيق، وزيادة النسبة المئوية للأموال المباشرة المقدمة إلى الجهات الفاعلة المحلية/الوطنية، ووجود خطة انتقالية للقيادة المحلية، وتوزيع أكثر إنصافاً للموارد. هذه المخرجات هي النتائج المباشرة للأنشطة وهي ضرورية لتحقيق الأهداف الأوسع للتوطين.
  5. **النتائج:** تركز النتائج قصيرة ومتوسطة المدى لنظرية التغيير على التغيرات في السلوك والممارسات والعلاقات بين أصحاب المصلحة. ويشمل ذلك زيادة القيادة والتأثير للجهات الفاعلة المحلية/الوطنية في عمليات صنع القرار المتعلقة بالشراكات، والانتقال التدريجي للسلطة إلى الجهات الفاعلة المحلية مصحوباً بتحسين القدرات والبيئة التمكينية، والتدخلات الإنسانية الأكثر فعالية واستجابة، وشراكات أقوى بين الجهات الفاعلة المحلية والدولية. وتشير هذه النتائج إلى التقدم المحرز نحو التوطين.
  6. **تأثير:** إن التأثير طويل المدى الذي تتصوره نظرية التغيير هو أن يكون القطاع الإنساني والتنموي المحلي أكثر مرونة واعتماداً على الذات في اليمن. ويشمل ذلك تعزيز الملكية المحلية لجهود الاستجابة، وإشراك القطاع الخاص، وتنوع موارد التمويل للجهات الفاعلة المحلية، والقدرة المستدامة داخل المنظمات المحلية، وتحسين الفعالية الشاملة للتدخلات الإنسانية. والأثر النهائي هو إنشاء نظام إنساني في اليمن مدفوع بالاحتياجات والخبرات والقيادة المحلية، مما يؤدي إلى نتائج أكثر استدامة وملاءمة ثقافياً.
  7. **الافتراضات والمخاطر:** تعترف نظرية التغيير أيضاً بالافتراضات والمخاطر التي تكمن وراء جهود التوطين. وقد تشمل الافتراضات التزام الجهات الفاعلة الدولية بدعم حقيقي للتوطين، وتوافر الموارد الكافية، والاستقرار السياسي اللازم للجهات الفاعلة المحلية للعمل بفعالية. وقد تشمل المخاطر المقاومة المحتملة من الوكالات الدولية، أو نقص التمويل، أو تدهور الظروف الأمنية التي يمكن أن تقوض جهود التوطين.
  8. **الرصد والتقييم:** تتضمن نظرية التغيير عنصرًا قويًا للرصد والتقييم (M&E) لتتبع التقدم وتقييم فعالية استراتيجية التوطين. يتضمن ذلك جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالمخرجات والنتائج والآثار المحددة بشكل منتظم. تم تصميم إطار الرصد والتقييم لتوفير التغذية الراجعة التي يمكن استخدامها لتعديل الأنشطة والاستراتيجيات حسب الحاجة، مما يضمن بقاء نظرية التغيير ذات صلة وفعالة في تحقيق أهدافها.
- توفر نظرية التغيير لقياس أداء التوطين في اليمن خارطة طريق واضحة ومنظمة لفهم كيفية مساهمة جهود التوطين في تمكين الجهات الفاعلة المحلية وتحسين الاستجابة الإنسانية والإنمائية الشاملة في البلاد. وهو بمثابة دليل لأصحاب المصلحة لمواءمة جهودهم ومواردهم نحو تحقيق نظام استجابة إنسانية وإنمائية أكثر محلية واستدامة في اليمن.

## جمع البيانات

يتم جمع المعلومات وتحليلها بشكل منهجي باستخدام أطر منظمة مصممة خصيصًا لكل مجال من الأدلة تشمل ما يلي:

- **المراجعة المكتبية:** فحص شامل للوثائق ذات الصلة، بما في ذلك تقارير الصفقة الكبرى، وإطار شراكة المانحين/الوسطاء المنشور والمستخدم مع الجهات الفاعلة المحلية، وأوراق السياسات، ومنصات بيانات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بما في ذلك خدمة التتبع المالي، وتقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتقارير الكليسترات، وتقارير الصناديق القطرية المشتركة، وتقارير وكالات الأمم المتحدة. وتقارير أداء ومراجعة حسابات المنظمات غير الحكومية الدولية المنشورة على صفحاتهم، ومبادرة الشفافية الدولية، واتفاقيات الشراكة، والتقارير والبيانات الصادرة عن السلطات الحكومية الرسمية وما إلى ذلك.
  - **استبيان أصحاب المصلحة:** إذا لزم الأمر وكان ذلك ممكنًا، يتم إجراء الدراسات الاستقصائية مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية المحلية والمنظمات الدولية والهيئات الحكومية، لجمع رؤى حول تجاربهم ووجهات نظرهم.
  - **المقابلات الفردية والجماعية:** يتم إجراء المقابلات مع أصحاب المصلحة على مختلف المستويات لجمع البيانات النوعية والرؤى الخاصة بالسياق عند الضرورة.
- يتضمن التحليل المنظم دمج تدفقات الأدلة المختلفة هذه في إطار تحليلي مركب. يتضمن هذا الإطار تقنيات محددة للتحقق من صحة البيانات وتثليثها، مما يضمن أن يكون التحليل قويًا وموثوقًا.

## عملية المراجعة المكتبية:

تعد مراجعة الوثائق جزءًا مهمًا من تقييم تطبيق الموقعين على التزامات الصفقة الكبرى في البلاد سواء قاموا بإنشاء أنظمة وممارسات وسلوكيات رئيسية تعمل بفعالية لتطبيق أجندة التوطين في اليمن أم لا. تضع هذه المراجعة الأساس لتقييم فعالية جهود التوطين ومساهماتها في تطبيق أجندة التوطين على مستوى البلد. وهو بمثابة الكتلة الأولية للأدلة، حيث يوجه تدفقات الأدلة اللاحقة مثل الدراسات الاستقصائية والمقابلات. تعد مراجعة المستندات أمرًا حيويًا بشكل خاص بالنسبة لمجال أداء النتائج، حيث تعمل كمصدر رئيسي للأدلة.

### النهج والعملية

تركز المراجعة المكتبية على جمع الأدلة المتعلقة بالعناصر الفردية والمؤشرات الجزئية ضمن إطار التقييم إلى جانب تدفقات الأدلة الأخرى (راجع الملحق أ لإطار المؤشرات). تتضمن هذه العملية مراجعة الأدلة المستقلة لإنشاء سرد يتوافق مع مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs). تعتبر عملية مراجعة المستندات تكرارية أكثر منها تسلسلية، مع الخطوات الرئيسية التالية:

#### 1. اختيار الوثيقة وترتيبها

- **الغاية:** لاختيار عينة تمثيلية من المستندات بكفاءة لمراجعتها لمختلف الجهات المانحة والوسطاء.
- **المبدأ:** تؤكد مبادئ تشغيل قياس أداء التوطين على تقليل العبء الواقع على الجهات الدولية الفاعلة في توفير المستندات مع ضمان العدالة من خلال التحليل المنسق لأنواع الوثائق الرسمية والمماثلة عبر جميع الجهات الفاعلة.

- عملية: يتم فحص مجموعة واسعة من الوثائق، ويتم اختيار الوثائق الرئيسية، بما في ذلك التقارير السابقة المماثلة حيثما كان ذلك متاحاً. الهدف هو الحصول على المستندات الأساسية التي توفر رؤى واسعة وعميقة، بدلاً من مجرد تجميع حجم كبير من المستندات. ويتبع اختيار الوثيقة نهجاً هادفاً، يضمن تغطية جميع المؤشرات ذات الصلة، مسترشداً بتصنيف واضح.

#### تصنيف لمراجعة الوثائق

- **المصادر الخارجية:** يتضمن التقارير ذات الصلة الخاصة بكل بلد والبيانات المنشورة، وأطر الشراكة، ووثائق الدعوة لتقديم العروض، ونظام التتبع المالي، وتقارير التدقيق المنشورة، والتقارير المقدمة من الأمم المتحدة، وتقييمات أداء التوطين السابقة في اليمن، والمراجعات المستقلة الأخرى والوثائق الرئيسية المنشورة.
- **التقارير السابقة:** يغطي هذا التقارير السابقة التي قامت بها المبادرة.
- **الوثائق الداخلية:** إذ تطلب الأمر يمكن طلب وثائق داخلية من الشركاء مثل اتفاقيات الشراكة ومذكرات التفاهم عند الموافقة والطلب إذا لزم الأمر.

#### محددات المصدر

- **إمكانية الوصول:** تُفضل الوثائق المتاحة للعمامة، ولكن قد يُطلب من أصحاب المصلحة تقديم مستندات غير عامة إذا لزم الأمر.
- **توقيت:** يتم تضمين السياسات والمبادئ التوجيهية والاستراتيجيات الوظيفية الحالية فقط، وتلك الوثائق التي تم نشرها بشكل عام خلال ثلاث سنوات كحد أقصى قبل التقييم.

### 2. استخراج البيانات

- **غاية:** لضمان مسار واضح للأدلة من البيانات إلى النتائج.
- **عملية:** ويتم استخلاص الأدلة بشكل منهجي باستخدام أداة تحليلية منظمة، مع رسم البيانات كما تظهر في الوثيقة المصدر. تتم الإشارة بوضوح إلى أسماء المستندات وأرقام الصفحات، ويتم وضع علامة على فجوات البيانات لمزيد من التحقيق. يتم طلب معلومات إضافية حول جودة الأنظمة، والاتساق مع مرور الوقت، وأدلة التنفيذ، وسياق بيئة تشغيل المنظمة.

### 3. تحليل

- **غاية:** لبناء أساس موضوعي للتحليل الشامل وتدقيقات الأدلة اللاحقة.
- **عملية:** التحليل الأولي موضوعي، ويحدد المواضيع الناشئة والملاحظات وقوة الأدلة مقابل المؤشرات الفردية. يتم استخدام التمثيل لرسم خريطة لمصادر البيانات والإشارة إلى أي توترات أو تناقضات. يتم إنشاء النقاط الرئيسية لكل مؤشر جزئي، وتلخيص الأدلة وتبسيط الضوء على الفجوات.

### 4. صياغة وتحديث مراجعة الوثائق

- **عملية:** يتم إعداد مراجعة مؤقتة للوثيقة، تغطي كل مؤشر وعنصر صغير، مع إمكانية تتبع واضحة للمصادر. يتم إجراء المزيد من استخراج البيانات وتحليلها للحصول على جميع الوثائق ذات الصلة حتى نقطة القطع المتفق عليها، مما يضمن مراجعة شاملة للوثيقة النهائية.

## مسح أصحاب المصلحة

يهدف استطلاع آراء أصحاب المصلحة إلى جمع رؤى من أصحاب المصلحة عندما لا يتم تحقيق أي دليل من خلال مراجعة المستندات. يسعى هذا الاستطلاع إلى فهم تصورات وتجارب أصحاب المصلحة فيما يتعلق بمؤشرات وعناصر تقييمات قياس أداء التوطين. إنها بمثابة أداة حيوية لجمع البيانات الموضوعية وتلعب دوراً حاسماً في التحقق من صحة المعلومات والإحالة المرجعية من طرق جمع البيانات الأخرى.

### المعايير الأخلاقية لاستطلاع آراء الشركاء

- السرية: لا توجد بيانات مجهولة مطلوبة.
- عدم الكشف عن هويته: يتم إخفاء هوية إجابات الاستطلاع وتحليلها على المستوى الإجمالي.
- الموافقة المستنيرة: يتم إبلاغ المشاركين بالسرية والغرض من الاستطلاع وكيفية الاستفادة من ملاحظاتهم.
- احترام وقت المجيبين: تتم إدارة طول المسح وتكرار الاتصالات بعناية.

### النهج والعملية

يستهدف المسح أصحاب المصلحة ذوي الصلة بالمؤشرات. لقد تم تصميمه بعناية للحصول على ردود من مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة لضمان منظور شمولي. ومع ذلك، فإنه لا يهدف إلى تغطية جميع أصحاب المصلحة أو العمليات أو تقديم عينة تمثيلية إحصائية. يتبع الاستطلاع أربع خطوات رئيسية:

#### الخطوة 1: تحديد أصحاب المصلحة والمستجيبين

ويحدد الاستطلاع أصحاب المصلحة الذين يلعبون أدواراً مختلفة فيما يتعلق بمجال الأداء والمؤشرات. قد تكون الفئات أصحاب المصلحة على النحو المحدد في جدول أعمال الصفقة الكبرى. يتم إدراج المنظمات والكيانات المحتملة وجمع رسائل البريد الإلكتروني الخاصة بها.

#### الخطوة الثانية: تصميم المسح

تتميز أداة الاستطلاع بمجموعة مبسطة من الأسئلة المصممة للحصول على تقييمات كمية وتعليقات نوعية تتعلق بمنظور أصحاب المصلحة. يتم طرح مجموعة أساسية من الأسئلة على جميع المشاركين، مما يضمن الاتساق عبر التقييمات. يسمح الاستطلاع أيضاً بالتخصيص لمعالجة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع لمجموعات محددة من المستجيبين على سبيل المثال" أو السياق الفريد لأصحاب المصلحة الذين يتم تقييمهم.

#### الخطوة 3: إدارة المسح

يتم إجراء الاستطلاع بشكل أساسي عبر الإنترنت، مع توفر خيارات غير متصلة بالإنترنت إذا لزم الأمر. المستجيبون مدعوون للمشاركة على مدى بضعة أسابيع، مع إمكانية تمديد الفترة لزيادة الإجابات. يتم إرسال التذكيرات لتعزيز معدلات الاستجابة.

#### الخطوة 4: تنظيف البيانات وتحليلها

بمجرد جمع بيانات المسح، تخضع لعملية تنظيف لتحسين جودة الاستجابة. تضمن العملية متعددة الخطوات أن مجموعة البيانات جاهزة للتحليل إلى جانب تدفقات البيانات الأخرى. يأخذ التحليل في الاعتبار عدد وأنواع المجيبين مع الأخذ في الاعتبار أهداف التنوع والتغطية المحددة أثناء عملية الاختيار. ويمكن إجراء تعديلات لمراعاة أي تحيزات في مجموعة المجيبين، مما يضمن فهماً شاملاً لوجهات نظر المجيبين. ويتضمن التحليل إحصاءات التكرار، وتحليل التوزيع، ومراجعة نوعية للاستجابات المفتوحة، والتي تم دمجها في إطار التقييم الأوسع.

ويضمن هذا النهج المنظم أن يوفر استطلاع آراء أصحاب المصلحة رؤى قيمة حول أداء التوطين في اليمن، مما يساهم في إجراء تقييم شامل.

## مقابلات

يتم إجراء المقابلات عندما تعتبر عنصرًا حاسمًا في عملية جمع الأدلة لتقييم أداء التوطين في اليمن. تُعد هذه المقابلات، التي تشمل أشكالًا فردية وجماعية، بمثابة التيار الثالث من الأدلة لمنهجية قياس أداء التوطين. يضمن النهج المنهجي لإجراء هذه المقابلات أن البيانات التي تم جمعها صحيحة وتساهم بشكل فعال في التقييم الشامل.

## النهج والعملية

يتم إجراء المقابلات مع وضع الأهداف التالية في الاعتبار:

- لتعميق واستجواب الأدلة التي تم الحصول عليها من مصادر البيانات الأخرى مثل مراجعات الوثائق والمسوحات.
- لتوفير رؤى سياقية توضح أو تدحض أو تؤكد صحة الملاحظات من خطوط الأدلة الأخرى.
- لتوليد أدلة جديدة في المناطق التي تفتقر إلى مصادر أخرى.
- البحث عن تفسيرات للظواهر المرصودة، وفهم العوامل الأساسية والتفكير المنطقي.
- لتحديث المعلومات حول جداول أعمال الإصلاح الجارية والتغييرات الرئيسية من قبل المنظمات المعنية منذ المراجعة الأخيرة.

تتبع عملية المقابلة ثلاث خطوات واسعة:

### الخطوة 1: تحديد وأخذ عينات من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم

تم تصميم اختيار الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات للحصول على رؤية شاملة من خلال الاعتماد على مصادر معلومات متنوعة. ومع ذلك، فإن العملية ليست شاملة. ويتم اختيار الأشخاص الذين تتم مقابلتهم من مستويات مختلفة داخل المنظمات (المقر الرئيسي، والمكاتب القطرية، ومستوى الإدارة) ومن مختلف أدوار الموظفين. إن عملية أخذ العينات هادفة، ويتم تحديدها خلال مرحلة بدء التقييم. وهو يركز على الأفراد الذين تتوافق أدوارهم ومسؤولياتهم مع مؤشرات أداء التوطين التي يتم تقييمها. قد يكون أخذ العينات أيضًا متكررًا، حيث يستخدم أساليب كرة الثلج لمتابعة الأفراد بعد المقابلات الأولية أو لمتابعة خطوط التحقيق الناشئة من تدفقات الأدلة الأخرى.

### الخطوة 2: الطرق

يتم إجراء المقابلات باستخدام إطار شبه منظم يغطي مجالات التقييم الرئيسية ذات الصلة بالشخص الذي تتم مقابله. يتيح هذا الإطار المرونة، مما يمكن القائم بالمقابلة من استكشاف الأسئلة الجديدة التي تنشأ أثناء المحادثة. عادةً ما يتم إجراء المقابلات في المقر الرئيسي شخصيًا، في حين يمكن إجراء المقابلات القطرية والإقليمية عبر الهاتف أو مؤتمر الفيديو. يتم اتباع البروتوكولات الأخلاقية بشكل صارم، مما يضمن حماية هويات الأشخاص الذين تتم مقابلتهم، وتبقى إجاباتهم سرية. ولم يتم الإسناد في البيانات أو الملاحق. يتم أيضًا منح المشاركين في المقابلة الجماعية الفرصة لإجراء محادثات المتابعة إذا كانوا يرغبون في مشاركة المعلومات بشكل فردي.

### الخطوة 3: تحليل البيانات واستخدامها

تعتبر المعلومات التي تم جمعها خلال المقابلات بمثابة تيار مستقل من الأدلة، وهي مفيدة بشكل خاص لتوفير الرؤية والتثليث والتحقق من مصادر البيانات الأخرى. لم يتم تدوين البيانات المستمدة من المقابلات بشكل كامل؛ وبدلاً من ذلك، يتم رسمها

في إطار تحليلي مركب مقابل المؤشرات ذات الصلة للتحليل والتثليث. ويضمن هذا النهج دمج الأفكار المكتسبة من المقابلات في التقييم الأوسع لأداء التوطين في اليمن.

## الإطار التحليلي وتسجيل النتائج

في إطار قياس أداء التوطين في اليمن، يتم دعم النتائج والتقييمات من خلال عملية تحليلية قوية لضمان صحة وموثوقية ومصداقية قاعدة الأدلة المستخدمة لتقييم جهود التوطين. تتضمن هذه العملية نهجًا تفصيليًا لتحليل الأدلة، وتطبيق إطار التقييم، وعرض النتائج بشفافية في التقارير.

### الاستراتيجيات التحليلية ومبادئ التسجيل

- 1. تكامل الأدلة:** ويعتمد الإطار على دمج الأدلة من مصادر بيانات متعددة، بما في ذلك مراجعات الوثائق، والدراسات الاستقصائية، والمقابلات. يتم الجمع بين هذه المصادر المتنوعة لتكوين قاعدة أدلة شاملة لكل مؤشر قياس ضمن الإطار.
  - 2. التثليث والتحقق من الصحة:** التثليث هو عنصر حاسم في التحليل. وهو ينطوي على استخدام مصادر بيانات وطرق متعددة للتحقق من النتائج، وبالتالي تقليل التحيز وتعزيز دقة النتائج. يستخدم الإطار التثليث في ثلاثة مجالات رئيسية:
    - طرق التثليث: يتحقق هذا من اتساق النتائج عبر طرق ومصادر جمع البيانات المختلفة، مثل مقارنة نتائج مراجعات المستندات مع بيانات المسح والمقابلات.
    - تثليث المصدر: وهذا يقارن البيانات بنفس الطريقة، مثل تطبيق السياسات على مستويات مختلفة (على سبيل المثال، في اليمن مقابل) لضمان الاتساق.
    - تثليث التحليل: يقوم العديد من المحللين بمراجعة النتائج بشكل مستقل لضمان اتباع نهج ثابت في التفسير والتحليل.
  - 3. نظام التسجيل والتقييم:** نظام التسجيل مقتبس من أفضل الممارسات الدولية ويتضمن تعيين التصنيفات بناءً على وجود أو عدم وجود عناصر تمثل الممارسات الجيدة في التزامات التوطين. ويتراوح مقياس تسجيل الإطار من درجات عالية، تعكس التنفيذ الكامل للممارسات الجيدة، إلى درجات أقل، مما يشير إلى عدد أقل من عناصر هذه الممارسات أو سوء تنفيذها.
    - التهديف الراقية: ويمثل الحد الأعلى من المقياس الأداء القوي، حيث يتم تنفيذ الممارسات الجيدة بشكل كامل ودمجها في استراتيجيات التوطين.
    - النتائج المنخفضة: ويعكس الحد الأدنى أداءً أضعف، حيث يتم تنفيذ الممارسات الجيدة جزئيًا أو لا يتم تطبيقها بشكل فعال.
  - 4. التقييمات الموحدة:** تشكل مؤشرات MI الفردية الأساس للتقييمات الموحدة لكل مؤشر أداء رئيسي (KPI). توفر هذه التصنيفات نظرة عامة عالية المستوى على أداء الترجمة في مختلف المجالات. ومع ذلك، فمن الأهمية بمكان وضع هذه الدرجات في سياقها عند استخدام هذه المنهجية لأغراض فردية.
  - 5. سياق الأداء:** ويدرك الإطار أن أصحاب المصلحة قد يكونون في مراحل مختلفة من رحلة التوطين الخاصة بهم. ولذلك، تم تصميم نظام التسجيل لوضع كل أصحاب المصلحة على طول سلسلة متواصلة من الأداء، مما يعكس نضجهم وتقديمهم في تنفيذ استراتيجيات التوطين.
- التحقق من الصحة وضمان الجودة**
- 1. التحقق الخارجي:** وتتم مشاركة النتائج للتحقق من صحتها خارجيًا، مما يضمن عكس مجالات الأداء بدقة. ويتم دمج التعليقات الواردة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية المحلية/الوطنية والوكالات الدولية والجهات المانحة، لتعزيز مصداقية التقييم.

2. الاتساق والتوحيد القياسي: وللحفاظ على الاتساق عبر التقييمات، يتم تدريب جميع أعضاء الفريق على مؤشر الإطار ونظام التسجيل. يتم تنفيذ إجراءات موحدة لاستخراج البيانات وتحليلها ومراجعتها، مع إشراف خبراء الجودة على العملية برمتها لضمان التوحيد في التسجيل والتحليل.

### المخرجات التحليلية

1. التقارير المبنية على الأدلة: ويؤكد الإطار على الإبلاغ الشفاف، حيث تكون النتائج مدعومة بقاعدة أدلة واضحة المعالم. ويضمن هذا النهج أن تركز الاستنتاجات المستخلصة من التقييم على بيانات متينة وتحليلات موثوقة.
  2. التحسين المستمر: يخضع نظام التسجيل والتقييم للمراجعة المستمرة للتأكد من بقاءه مناسبًا وفعالًا في تقييم جهود التوطين في اليمن. يتم إجراء التعديلات حسب الضرورة للتوافق مع الممارسات والتحديات المتطورة في أنظمة الاستجابة الإنسانية والتنمية.
- يوفر هذا الإطار التحليلي الشامل ونظام التسجيل أساسًا قويًا لقياس وتعزيز أداء التوطين في اليمن، مما يساهم في تحقيق نتائج إنسانية وإمائية أكثر فعالية وإنصافًا.

## نظام التسجيل والتقييم لمؤشرات الأداء الرئيسية في قياس أداء التوطين

### في اليمن

في منهجية قياس أداء التوطين في اليمن، يعد تسجيل مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) عملية حاسمة تضمن تقييمًا منظمًا ومتسقًا لجهود التوطين. تم تكييف منهجية التسجيل لتقييم مدى تنفيذ عناصر الالتزامات المحلية الدولية من قبل الجهات الدولية العاملة في اليمن.

### منهجية تسجيل مؤشرات الأداء الرئيسية 1-8

متوسط درجات MI: يتم تسجيل مؤشرات الأداء الرئيسية من 1 إلى 8 من خلال حساب متوسط درجات مؤشر القياس (MI)، والتي تتكون من عناصر مختلفة تمثل التزامات التوطين وCH. يتم تسجيل كل عنصر على مقياس من 0 إلى 4، اعتمادًا على مدى تنفيذه:

- النتيجة 4: تتجاوز الشروط/ممارسة جيدة. العنصر مطبق بالكامل في جميع الحالات ذات الصلة، مما يعكس التزامات التوطين
- النتيجة 3: تفي بالشروط. العنصر مطبق بشكل كبير في معظم الحالات
- النتيجة 2: تقترب من الشروط. العنصر مطبق جزئيًا في بعض الحالات
- النتيجة 1: تفي بالشروط جزئيًا. العنصر موجود ولكن لم يتم تنفيذه أو تم تنفيذه في حالات قليلة جدًا.
- النتيجة 0: لا تفي بالشروط. العنصر ذو صلة ولكنه غير موجود
- غير قابل للتطبيق: (N/A) لا ينطبق. العنصر لا يتوافق مع مجال المنظمة أو سياقها
- لا يوجد دليل: (N/E) لا يمكن تقييم العنصر بسبب نقص الأدلة.

حساب نتائج مؤشرات الأداء الرئيسية: (KPI)

يتم تحديد النتيجة الإجمالية لكل مؤشر أداء رئيسي (KPI) من خلال متوسط درجات عناصره المكونة. عند تقييم العناصر الوسيطة (المستوى 2 والمستوى 3)، يتم تقييم قاعدة الأدلة بعناية للتمييز بين الممارسات المطبقة جزئيًا والمطبقة بشكل كبير. يشير الحصول على درجة 3 إلى تنفيذ متسق، بينما تعكس الدرجة 2 تنفيذًا متغيرًا.

#### تمييز الدرجات المنخفضة:

يجب التمييز بين درجات 0 (أداء ضعيف)، و N/A (غير قابل للتطبيق)، و N/E (لا يوجد دليل) لضمان الوضوح

- النتيجة 0: تخفض المتوسط الإجمالي وتشير إلى أن العنصر ذو الصلة غير مطبق
- لا ينطبق N/A: لا تؤثر على النتيجة الإجمالية وتُستخدم عندما لا ينطبق العنصر على مجال المنظمة أو سياقها
- غير معروف N/E: لا تؤثر أيضًا على النتيجة الإجمالية وتُستخدم عندما لا تتوفر أدلة لتقييم العنصر.

## المرفقات:

### الملحق أ: إطار المؤشرات

مؤشرات الأداء الرئيسية	
المؤشر الجزئي	عناصر التسجيل والتقييم
<b>مجال الأداء: تعزيز الشراكات المبدئية والعادلة والأخلاقية مع الجهات الفاعلة المحلية في اليمن</b>	
<b>مؤشر الأداء الرئيسي 1: إنشاء أطر وسياسات وإجراءات شراكة عادلة ومبسطة وموحدة</b>	
يقيس مؤشر الأداء الرئيسي هذا مدى مساهمة إطار الشراكة/استراتيجية التوطين والشراكات في تعزيز التزامات العدالة والبساطة والتوحيد القياسي في اطر الشراكات مع الفاعلين الدوليين	
1.1 سياسة التوطين / إطار الشراكات	وجود إطار الشراكات/استراتيجية التوطين (أو ما يعادلها) منشور ومطبق ومدى التنفيذ من قبل الجهات المانحة أو الوسطاء لتعزيز الشراكات العادلة مع الجهات الفاعلة المحلية/الوطنية في اليمن؟
	إلى أي مدى يحدد إطار الشراكات/استراتيجية التوطين تخصيصاً واضحاً وشفافاً للأموال، بما في ذلك التكاليف العامة، للشركاء المحليين والوطنيين؟
	إلى أي مدى يحدد إطار العمل/استراتيجية التوطين أحكام مرنة واضحة للتكيف مع الاحتياجات والظروف المتطورة؟
	تحدد استراتيجية الإطار/التوطين (أو ما يعادلها) بوضوح الدعم المخصص لبناء مهارات الجهات الفاعلة المحلية/الوطنية والقدرات المؤسسية
1.2 التكامل التوطين	تضمن مبادئ التوطين طوال دورة الشراكة، بدءاً من التصميم وحتى الإغلاق.
	التركيز على دعم الملكية والقيادة المحلية طوال دورة المشروع.
	فرص بناء قدرات الجهات الفاعلة المحلية لتعزيز مهاراتهم الفنية وقدراتهم المؤسسية.
	خطة واضحة لاستراتيجية موجودة للجهات الفاعلة المحلية بعد انتهاء التمويل، مما يضمن استدامة نتائج المشروع.
<b>مؤشر الأداء الرئيسي 2: التخطيط والتخصيص الفعال للأموال</b>	
يقيس مؤشر الأداء الرئيسي هذا مدى توافق استراتيجية التمويل مع الأولويات الوطنية والدولية، وشفافيتها وسهولة الوصول إليها، وتعزيز الشراكات الشاملة.	
2.1 مواءمة التمويل والشفافية	تعتمد خطة التمويل على أولويات محددة بوضوح تتماشى مع الحكومة الوطنية واستراتيجيات السلطات المحلية وأولوياتها والخطط الدولية.
	معلومات يمكن الوصول إليها عن المستفيدين المستهدفين، ومناطق التركيز الجغرافية، ومبلغ التمويل لكل برنامج.
2.2 فتح الشراكة الشاملة	الوثائق متاحة باللغات ذات الصلة باللغة المحلية
	تشجيع مشاركة الجهات الفاعلة المحلية من خلال مصادر التمويل المخصصة أو الحصص.
2.3 قنوات الاتصال	الانفتاح على نماذج الشراكة المتنوعة، بما في ذلك الاتحادات التي تقودها الجهات الفاعلة المحلية والمشاريع المشتركة مع المنظمات غير الحكومية الدولية.
	تتوفر مواد اتصال سهلة الفهم (إرشادات التمويل والأسئلة الشائعة) على موقع الجهة المانحة ويتم نشرها من خلال الشبكات الشريكة.
تم إنشاء قنوات متعددة للاستفسارات، بما في ذلك البريد الإلكتروني وخط المساعدة الهاتفية ودعم الدردشة عبر الإنترنت (إذا كان ذلك متاحاً).	
<b>مؤشر الأداء الرئيسي 3: عملية الدعوة لتقديم العروض (CFP) التي يمكن الوصول إليها والشاملة</b>	
يقيس مؤشر الأداء الرئيسي هذا مدى تصميم عملية برنامج الشراكة القطرية لتسهيل مشاركة الجهات الفاعلة المحلية والوطنية في اليمن.	

<p>يتم نشر وثائق CFP على نطاق واسع من خلال الشبكات الشريكة ووسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الحكومية ذات الصلة.</p>	
<p>الإصدارات المترجمة من وثائق CFP متوفرة باللغات المحلية.</p>	
<p>نماذج طلبات مبسطة تقلل العبء الإداري على الجهات الفاعلة المحلية.</p>	<p>3.1 إمكانية الوصول</p>
<p>يتوفر نظام التقديم عبر الإنترنت، مع خيارات التقديم دون اتصال بالإنترنت لأولئك الذين لديهم وصول محدود إلى الإنترنت.</p>	
<p>المساعدة الفنية المقدمة للمتقدمين المحتملين لتطوير المقترحات (ورش العمل والبرامج التعليمية عبر الإنترنت).</p>	
<p>موقع الجهة المانحة، والإعلانات، واتصالات الشبكة الشريكة</p>	
<p>تخصيص وقت كافٍ لتطوير المقترحات وتقديمها، مع الأخذ في الاعتبار السياق المحلي واحتياجات البحث.</p>	<p>3.2 الجدول الزمني</p>
<p>تم توصيل المواعيد النهائية والمعالم الواضحة بشكل فعال.</p>	
<p>المرونة في التمديدات في الظروف الاستثنائية (مثل الكوارث الطبيعية والاضطرابات السياسية).</p>	
<p>معايير التقييم الشفافة والموضوعية المبينة بوضوح في وثائق برنامج الشراكة القطرية.</p>	<p>3.3 معايير التقييم</p>
<p>تتوافق المعايير مع أهداف البرنامج، مع التركيز على السياق المحلي والخبرة وقدرات الشركاء المحتملين.</p>	
<p>وثائق CFP التركيز على المقترحات التي تظهر فهمًا واضحًا لاحتياجات المجتمع وتفتح الحلول التي تقودها الجهات الفاعلة المحلية.</p>	
<p><b>مؤشر الأداء الرئيسي 4: اختبار الشركاء بشكل عادل وشفاف</b></p>	
<p>يقوم مؤشر الأداء الرئيسي هذا بتقييم مدى عدالة وشمولية وشفافية عملية اختيار الشركاء.</p>	
<p>عملية اختيار واضحة ومتسقة موثقة في إطار الشراكة.</p>	<p>4.1 العدالة الموضوعية</p>
<p>لجان مراجعة مستقلة مكونة من خبراء متنوعين مع عدم وجود تضارب في المصالح.</p>	
<p>وضع إجراءات لمعالجة الشكاوى أو الطعون المتعلقة بعملية الاختيار.</p>	
<p>التواصل النشط لتشجيع الطلبات المقدمة من مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة المحلية، بما في ذلك المجتمعات المهمشة والمواقع المتنوعة جغرافيًا.</p>	<p>4.2 التنوع والشمول</p>
<p>الآليات المعمول بها لمعالجة الاختلافات المحتملة في موازين القوى بين الجهات الفاعلة الدولية والمحلية أثناء عملية الاختيار.</p>	
<p>سياسات واضحة بشأن تضارب المصالح المبينة في الإطار.</p>	<p>4.3 تضارب المصالح</p>
<p>إجراءات تحديد وتخفيف تضارب المصالح المحتمل أثناء اختيار الشركاء وتنفيذ المشروع.</p>	
<p>مطالبة المتقدمين بالكشف عن أي تضارب محتمل في المصالح.</p>	
<p><b>مؤشر الأداء الرئيسي 5: اتفاقيات الشراكة</b></p>	
<p>يقيس مؤشر الأداء الرئيسي جودة وفعالية اتفاقيات الشراكة في ضمان أدوار ومسؤوليات وآليات واضحة للتعاون والتكيف والإدارة المالية.</p>	
<p>أدوار ومسؤوليات وتوقعات واضحة لكلا الطرفين الموضحة في الاتفاقية.</p>	<p>5.1 وضوح الاتفاقية وشموليتها</p>
<p>بروتوكولات الاتصال المحددة للتحديثات المنتظمة وإعداد التقارير المرحلية.</p>	
<p>تم إنشاء آلية لمعالجة المظالم لمعالجة أي نزاعات أو مخاوف تنشأ أثناء تنفيذ المشروع.</p>	
<p>المرونة في التكيف: تتضمن الاتفاقية أحكامًا لإجراء تعديلات على نطاق الاتفاقية أو حجمها أو ميزانيتها بناءً على السياقات أو الاحتياجات المتغيرة (على سبيل المثال، نتائج الرصد والتقييم).</p>	<p>5.2 مرونة الشراكة والقدرة على التكيف</p>
<p>آليات الاتفاق المتبادل بشأن التعديلات على نطاق المشروع أو ميزانيته.</p>	
<p>استراتيجية الخروج التي تحدد عملية التسليم وخطة الاستدامة لنتائج المشروع.</p>	
<p>إجراءات الإدارة المالية الشفافة والمسؤولة المنصوص عليها في الاتفاقية.</p>	<p>5.3 المساءلة المالية</p>
<p>آليات صرف التمويل المرنة التي تأخذ في الاعتبار النظم والقدرات المالية المحلية.</p>	

يتم تقديم دعم بناء القدرات للشركاء المحليين لتعزيز مهارات الإدارة المالية.	
<b>مؤشر الأداء الرئيسي 6: تنفيذ الشراكة</b>	
يقيس مؤشر الأداء الرئيسي هذا جودة وكفاءة تنفيذ الشراكة، بما في ذلك العناية الواجبة والرصد والتقييم المشترك (M&E) وتبادل المعرفة.	
تتم موازنة عمليات العناية الواجبة مع التطبيق المبسط للشركاء ذوي المخاطر المنخفضة الذين لديهم تاريخ في العمل مع الجهة المانحة.	6.1 العناية الواجبة
إرسال واضح للوثائق المطلوبة للعناية الواجبة (مثل شهادات التسجيل وعمليات التدقيق المالي).	
نُحج قائمة على المخاطر مع الأخذ في الاعتبار نوع الشريك وحجم المشروع والموارد المالية المعنية. عملية العناية الواجبة الفعالة وفي الوقت المناسب مع جداول زمنية واضحة للانتهاء. الإجراءات المعمول بها لمعالجة أي مشاكل أو مخاوف تم تحديدها أثناء العناية الواجبة.	
نُحج تعاوُن لتطوير أطر الرصد والتقييم مع الشركاء المحليين، وضمان ملكيتهم ومشاركتهم في جمع البيانات وتحليلها. التركيز على قياس التأثير والتقدم نحو الأهداف والغايات المحددة محليًا والمتوافقة مع احتياجات المجتمع.	6.2 الرصد والتقييم المشترك
أطر الرصد والتقييم قابلة للتكيف مع سياقات وأولويات المشروع المتطورة، مما يسمح بإجراء التعديلات بناءً على الدروس المستفادة.	
النظر في أساليب جمع البيانات المحلية وتنسيقات التقارير التي تقلل العبء على الشركاء المحليين.	
آليات للتعليم المستمر والتحسين في جميع أنحاء الشراكة، بما في ذلك حلقات التغذية الراجعة المنتظمة.	6.3 التعلم ومشاركة المعرفة
فرص لتبادل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات مع الجهات الفاعلة المحلية الأخرى.	
<b>مجال الأداء 2: تضخيم الدور القيادي للجهات الفاعلة المحلية في نظام الاستجابة.</b>	
<b>مؤشر الأداء الرئيسي 7: تعزيز القيادة وقدرات المستجيبين المحليين في الجهود الإنسانية</b>	
يقيس مؤشر الأداء الرئيسي هذا التقدم المحرز في زيادة مشاركة وقيادة الجهات الفاعلة المحلية ضمن نظام الاستجابة الإنسانية.	
يتم التخطيط لاستراتيجية الانتقال أو الخروج في المراحل الأولى من البرنامج الإنساني لضمان آثار إيجابية طويلة المدى وتقليل مخاطر التبعية.	7.1 السياسة والبيئة الداعمة
أساليب دعم وتحفيز المشاركة والقيادة من قبل المانحين والوسطاء	
النسبة المئوية لأعضاء هيئة التنسيق (الفرق القطرية للعمل الإنساني، ومجموعات التنسيق الدولية، والمجموعات) الذين هم ممثلون محليون/ممثلون وطنيون	7.2 زيادة مشاركة الجهات الفاعلة المحلية
النسبة المئوية لأعضاء هيئة التنسيق (HCT، ومجموعات التنسيق الدولية، والمجموعات) الذين هم منظمة WLO أو OPDs ومجموعات التنوع الأخرى	
النسبة المئوية لاجتماعات التنسيق (فرق العمل الإنساني، وICCG، والمجموعات) المنعقدة باللغة (اللغات) المحلية/الوطنية أو التي تقدم الترجمة التحريرية والشفوية	
النسبة المئوية لمستوى الرضا المسجل في المسوحات النوعية المدارة محليًا لكل مستوى / هيئة تنسيق مختلفة	7.3 فرص القيادة الموسعة للمشاركين L/NAs
النسبة المئوية للهيئات (المجموعات) على المستوى الوطني التي لديها ممثلين محليين كقادة أو قادة مشاركين	
النسبة المئوية للهيئات (المجموعات) على المستوى دون الوطني التي لديها ممثلين محليين كرؤساء مشاركين أو ميسرين مشاركين	
النسبة المئوية للمجموعات التي طورت خطط عمل للتوطين (ذات صلة بسياقها)	7.4 بناء القدرات لقيادة L/NAs
مؤشر الاستطلاع: الفعالية الملموسة والفرص المتاحة للقادرين على العمل في الأدوار القيادية	
النسبة المئوية لهيئات التنسيق التي لديها حزم تعريفية مكيّفة مع احتياجات L/NAs (على النحو المحدد من قبل L/NAs)	
النسبة المئوية من هيئات التنسيق (الفرق القطرية للعمل الإنساني، ومجموعات التنسيق الدولية، والمجموعات) التي تقدم برامج التوأمة/التوجيه	L/NAs

مؤشر الاستطلاع: الفوائد الملموسة لمبادرات بناء القدرات لقيادة L/NAs	
عدد المجالس الاستشارية ولجان المراجعة التابعة للصناديق القطرية المشتركة التي تضم أعضاء من L/NA	7.5 تخصيص الموارد لدعم قيادة L/NAs
عدد ساعات عمل الموظفين/أو ما يعادلها المخصصة لدعم التنسيق المحلي (مكتب المنسق المنسق/منسق الشؤون الإنسانية، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية)	
مؤشر المسح: كفاية تخصيص الموارد لإدراج L/NA	
النسبة المئوية لخطط الموارد البشرية التي تحقق درجة جودة متوسطة إلى عالية في التوطين (من خلال تمرين تسجيل سنوي متعدد الوكالات)	7.6 وضوح وإدراك L/NAs في خطط الاستجابة
مؤشر المسح: الاعتراف المتصور بمساهمات L/NA في خطط الاستجابة الإنسانية	
مجال الأداء 3: تحسين التنسيق والتكامل بين جميع الجهات الفاعلة وبين القطاعات في الاستجابة يشمل سد الفجوات بين الإغاثة والتنمية وبناء السلام. (تحت التطوير)	
مؤشر الأداء الرئيسي 8: تحسين التعاون والتنسيق بين القطاعات	
يقيس مؤشر الأداء الرئيسي هذا مستوى التعاون والتنسيق بين الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية وبناء السلام، بما في ذلك الجهات الفاعلة المحلية والوطنية.	
النسبة المئوية لأعضاء المجموعة الاستشارية للتقييم الإنساني المشترك بين الوكالات (IAHE) من L/NA	8.1 تعزيز التعاون متعدد القطاعات
% L/NAs الذين هم منظمات تساهم في مصفوفة 5Ws/4/3	
النسبة المئوية لأعضاء فرق إطار التحليل المشترك بين القطاعات من L/NAs	
مؤشر المسح: الفعالية الملموسة للتنسيق والتعاون بين L/NAs والجهات الفاعلة الدولية	8.2 تعزيز مشاركة القطاع الخاص
يتم إضفاء الطابع المؤسسي على المسؤولية الاجتماعية للشركات ومبادرات القطاع الخاص ودمجها في نظام الاستجابة	
زيادة مشاركة ودور كيانات القطاع الخاص فيما يتعلق بدورها في الاستجابة	
نماذج الشراكة والتعاون الفعالة مع القطاع الخاص	8.3 تحسين تصميم البرنامج وتنفيذه
يتم تصميم البرامج وتنفيذها بشكل مناسب بناءً على تقييم محاييد للاحتياجات والمخاطر وفهم نقاط الضعف وقدرات المجموعات المختلفة.	
أ. يتم تصميم البرامج وتنفيذها من أجل تعزيز التعافي المبكر. ب. يتم تصميم البرامج وتنفيذها من أجل إفادة الاقتصاد المحلي	
يتم تحديد الأدوار والمسؤوليات والقدرات والمصالح لمختلف أصحاب المصلحة في تنسيق الاستجابة	8.4 المشاركة الفعالة لأصحاب المصلحة
وتكامل الاستجابة عمل السلطات الوطنية والمحلية والجهات الفاعلة الأخرى.	
ويتم تبادل المعلومات مع الشركاء ومجموعات التنسيق والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة من خلال قنوات الاتصال المناسبة.	
مجال الأداء 4: زيادة مشاركة المجتمع ومشاركته وملكيته في جهود توطين الاستجابة (تحت التطوير)	
مؤشر الأداء الرئيسي 9: زيادة مؤشر المشاركة المجتمعية والمشاركة المجتمعية الشاملة	
يقيس مؤشر الأداء الرئيسي هذا مستوى مشاركة المجتمع وملكيته في تصميم وتنفيذ ومراقبة برامج الاستجابة.	
النهج المرتكز على المجتمع: تنفيذ الحوافز لتعزيز المشاركة المجتمعية.	9.1 المشاركة المجتمعية المؤسسية
يتم إضفاء الطابع المؤسسي على مبادرات المشاركة المجتمعية ودمجها في نظام الاستجابة	
تعتمد البرامج على القدرات المحلية وتعمل على تحسين قدرة المجتمعات والأشخاص المتضررين من الأزمات على الصمود.	9.2 المشاركة المجتمعية الهادفة
يتم توفير المعلومات للمجتمعات والأشخاص المتأثرين بالأزمات حول المنظمة، والمبادئ التي تلتزم بها، والسلوكيات المتوقعة للموظفين، وبرامجها وتسليماتها.	
يستخدم التواصل مع المجتمعات والأشخاص المتأثرين بالأزمات اللغات والأشكال والوسائط التي يسهل فهمها، والتي تتسم بالاحترام والمناسبة ثقافيًا لأجزاء مختلفة من المجتمع، وخاصة الفئات الضعيفة والمهمشة.	

<p>يتم ضمان التمثيل الشامل والمشاركة وإشراك الأشخاص والمجتمعات في جميع مراحل العمل.</p>	
<p>يتم تشجيع المجتمعات والأشخاص المتأثرين بالأزمات على تقديم تعليقات حول مستوى رضاهم عن جودة المساعدة وفعاليتها، مع إيلاء اهتمام خاص لنوع الجنس والعمر وتنوع الأشخاص الذين يقدمون التعليقات.</p>	
<p>تم استشارة المجتمعات والأشخاص المتأثرين بالأزمات بشأن أ. التصميم، ب. التنفيذ، و ج. مراقبة عمليات التعامل مع الشكاوى.</p>	
<p>9.3 المساءلة أمام المجتمعات</p>	<p>يتم الترحيب بالشكاوى وقبولها، ويتم توضيح كيفية الوصول إلى الآلية ونطاق المشكلات التي يمكنها معالجتها.</p>
	<p>أ. تتم إدارة الشكاوى في الوقت المناسب وبطريقة عادلة ومناسبة. ب. آليات التعامل مع الشكاوى تعطي الأولوية لسلامة مقدم الشكاوى والمتضررين في جميع المراحل.</p>
	<p>يتم توثيق عملية التعامل مع الشكاوى للمجتمعات والأشخاص المتضررين من الأزمة ووضعها موضع التنفيذ. وتغطي العملية البرمجة والاستغلال والانتهاك الجنسيين وغير ذلك من إساءة استخدام السلطة.</p>
	<p>تدرك المجتمعات والأشخاص المتأثرون بالأزمات تمامًا السلوك المتوقع من العاملين في المجال الإنساني، بما في ذلك الالتزامات التنظيمية التي تم التعهد بها بشأن منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين.</p>
<p><b>مجال الأداء 6: تعزيز القدرات المؤسسية للوكلاء المحليين (تحت التطوير)</b></p>	
<p><b>مؤشر الأداء الرئيسي 10: تعزيز القدرة المؤسسية للمستجيبين المحليين والوطنيين</b></p>	
<p>يقيس مؤشر الأداء الرئيسي هذا التحسن في قدرة المستجيبين المحليين والوطنيين على تقديم المساعدة الإنسانية بشكل فعال.</p>	
<p>1.1 تعزيز القدرات المؤسسية</p>	<p>وجود سياسة تقاسم التكاليف والأجور.</p>
	<p>توفير الدعم لبناء القدرات.</p>
	<p>متوسط النسبة المئوية لدعم بناء القدرات في اتفاقيات الشراكة.</p>
	<p>أنواع دعم بناء القدرات المتلقاة.</p>
	<p>تقييم فعالية دعم بناء القدرات.</p>
	<p>الفجوات الرئيسية في القدرات التي تواجهها المنظمة.</p>
<p>أكثر أنواع دعم بناء القدرات فائدة.</p>	
<p><b>مجال الأداء 7: تحسين إمكانية الوصول إلى التمويل وجودته للجهات الفاعلة المحلية/الوطنية في اليمن</b></p>	
<p><b>مؤشر الأداء الرئيسي 11: زيادة التمويل للجهات الفاعلة المحلية والوطنية</b></p>	
<p>يقيس مؤشر الأداء الرئيسي هذا حجم ونوع التمويل المقدم للجهات الفاعلة المحلية والوطنية (المستجيبين المحليين) بالإضافة إلى درجة مرونة التمويل وشفافيته.</p>	
<p>11.1 التمويل المباشر للجيش الوطني الليبي:</p>	<p>حجم ونسبة التمويل الإنساني المقدم مباشرة إلى الجهات الفاعلة المحلية والوطنية غير الحكومية.</p>
	<p>حجم ونسبة التمويل الإنساني المقدم مباشرة إلى الجهات الحكومية المحلية والوطنية.</p>
<p>11.2 التمويل غير المباشر للجيش الوطني الليبي:</p>	<p>عدد نماذج التمويل الدولية التي قدمت 25% أو أكثر من مخصصاتها مباشرة للجيش الوطني الليبي.</p>
	<p>حجم ونسبة التمويل الإنساني المقدم من خلال وسيط واحد إلى الجهات الفاعلة المحلية والوطنية غير الحكومية.</p>
<p>11.3 التمويل متعدد السنوات</p>	<p>حجم ونسبة التمويل الإنساني المقدم من خلال وسيط واحد إلى الجهات الحكومية المحلية والوطنية.</p>
	<p>حجم ونسبة التمويل الإنساني المتعدد السنوات الذي تم تلقيه وتقديمه لجميع الشركاء.</p>
<p>11.4 التمويل المرن</p>	<p>حجم ونسبة التمويل الإنساني الذي تم تلقيه كتمويل مرن.</p>
<p>11.5 الإفصاح عن التمويل</p>	<p>الكشف عن الأموال المقدمة للجهات الفاعلة المحلية/الوطنية.</p>
<p><b>مؤشر الأداء الرئيسي 12: الصحة المالية والاستدامة للجهات الفاعلة المحلية والوطنية</b></p>	
<p>يقيس مؤشر الأداء الرئيسي هذا الصحة المالية والاستدامة للجهات الفاعلة المحلية والوطنية مقارنة بالجهات الفاعلة الدولية العاملة في اليمن.</p>	

مستوى الاحتياطيات غير المقيدة (أيام مصاريف التشغيل)	12.1 الاحتياطيات المالية:
مستوى إجمالي الاحتياطيات (أيام مصاريف التشغيل)	
نسبة الدخل من أكبر ممول،	12.2 تنوع الدخل
أكبر ثلاثة ممولين	
مستوى الدخل غير المقيد	
عدد وتنوع مصادر الدخل	
دليل على إعداد الميزانية ومراقبة التكاليف ومراقبة التكاليف	12.3 ممارسات الإدارة المالية
وجود وتنفيذ سياسة الاحتياطيات	
دليل على الجهود المبذولة لتطوير مصادر دخل جديدة والسعي للحصول على تمويل غير مقيد	
<b>مؤشر الأداء الرئيسي 13: جودة الدخل واستدامة الجهات الفاعلة المحلية والوطنية</b>	
يقيس مؤشر الأداء الرئيسي هذا جودة واستدامة مصادر الدخل للجهات الفاعلة المحلية والوطنية مقارنة بالجهات الفاعلة الدولية العاملة في اليمن.	
- مستوى الدخل غير المقيد	13.1 الدخل غير المقيد
أنواع مصادر الدخل غير المقيدة (مثل المنح والترعات وجمع التبرعات)	
عدد مصادر الدخل غير المقيدة	
نسبة التكاليف الإدارية المستردة من الدخل المقيد	13.2 استرداد التكاليف:
عدد الاتفاقيات التي توفر حصة كاملة وعادلة من التكاليف / إجمالي عدد الاتفاقيات	
استخدام الدخل غير المقيد أو الاتفاقيات المقيدة الأخرى لتغطية التكاليف	
إجمالي التكاليف الإدارية المستردة / إجمالي التكاليف الإدارية المتكبدة	
الامتثال لمعايير التصنيفات العالية أو المتوسطة أو المرتفعة أو المتوسطة أو المنخفضة	12.3 جودة الدخل الإجمالية
نسبة التكاليف الإدارية المستردة مباشرة	
إجمالي التكاليف الإدارية المستردة / إجمالي التكاليف الإدارية المتكبدة	
<b>مؤشر الأداء الرئيسي 14: ممارسات استرداد التكاليف للجهات الفاعلة المحلية والوطنية</b>	
يقوم مؤشر الأداء الرئيسي هذا بتقييم ممارسات استرداد التكاليف للجهات الفاعلة المحلية والوطنية مقارنة بالمنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في اليمن، وتحديد العوامل الرئيسية التي تؤثر على استرداد التكاليف وتقديم توصيات للتحسين.	
وجود فئات التكلفة وسياسة استرداد التكاليف ومعرفة معدل التكلفة الإدارية وأنظمة إدارة الميزانية وأنظمة تحميل التكاليف	14.1 القدرة على استرداد التكاليف
دليل على التفاوض مع الجهات المانحة، وأهداف استرداد التكاليف، وتدريب الموظفين	14.2 استراتيجية استرداد التكاليف:
دليل على اعتبارات استرداد التكاليف في سياسات الشراكة وعمليات صنع القرار	
الامتثال لمعايير التصنيفات العالية أو المتوسطة أو المرتفعة أو المتوسطة أو المنخفضة	
العوائق التي تحول دون الوصول إلى التمويل المتنوع، والقيود على القدرات، والبيئة التنظيمية، وما إلى ذلك.	14.3 تحديد العوامل الرئيسية
مقارنة المؤشرات المالية (الاحتياطيات، الدخل، النفقات، الخ)	14.4. مقارنة الأداء المالي
الحلول المحتملة بناء على نتائج البحوث	14.5 وضع التوصيات
<b>مجال الأداء 8: القضايا الشاملة</b>	
<b>مؤشر الأداء الرئيسي 15: القضايا الشاملة</b>	
يهدف مجال الأداء هذا إلى قياس القضايا الرئيسية الشاملة ضمن الاستجابة، بما في ذلك دعم المنظمات التي تقودها النساء، وتقاسم المخاطر، والحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ.	

حجم ونسبة التمويل الإنساني المقدم مباشرة إلى المنظمات المحلية أو الوطنية التي تقودها النساء و/أو منظمات حقوق المرأة.	15.1 دعم المنظمات التي تقودها النساء (WLOs)
حجم ونسبة التمويل الإنساني المقدم من خلال وسيط واحد إلى المنظمات التي تقودها النساء و/أو منظمات حقوق المرأة.	
الخطوات المتخذة للتقدم في تقاسم المخاطر في الشراكات.	15.2 تقاسم المخاطر والشراكة:
التقدم المحرز في الترويج التعاوني لتقاسم المخاطر من قبل شركاء التمويل.	
دمج اعتبارات تغير المناخ في خطط ومشاريع الاستجابة.	15.3 الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ
عدد جلسات بناء القدرات التي تم إجراؤها للجهات الفاعلة المحلية.	
حجم التمويل (بالدولار الأمريكي) المخصص لمبادرات الحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ.	
النسبة المئوية من إجمالي التمويل المخصص لمبادرات الحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ.	
عدد المشاريع التي تنفذ بنية تحتية وممارسات قادرة على التكيف مع المناخ.	

## الملحق ب: نظام التقييم:

								النتيجة 4	يتجاوز الممارسات الجيدة. يتم تنفيذ العنصر بالكامل في جميع الحالات ذات الصلة، مما يحقق التزامات التوطين.
								النتيجة 3	يستوفي الشروط. يتم تنفيذ العنصر بشكل كبير في معظم الحالات.
								النتيجة 2	يقترّب من الظروف. يتم تنفيذ العنصر جزئيًا في بعض الحالات.
								النتيجة 1	غير فعال في اليمن. العنصر موجود ولكن لا يتم تنفيذه أو تنفيذه في الحالات الصفرية.
								النتيجة 0	لا يستوفي الشروط. العنصر ذو صلة ولكنه غير موجود على الإطلاق.
								لا يوجد	لا ينطبق. ولا ينطبق هذا العنصر على ولاية المنظمة وسياقها.
								لا يوجد	لا يوجد دليل. ولا يمكن تقييم العنصر بسبب نقص الأدلة.
درجات وتقييمات KPI و MI								مؤشرات الأداء الرئيسية	
								المؤشر الجزئي	سؤال
								مجال الأداء: تعزيز الشراكات المدبنة والعادلة والأخلاقية مع الجهات الفاعلة المحلية في اليمن	
								مؤشر الأداء الرئيسي 1: إنشاء أطر شراكة عادلة ومبسطة وموحدة وسياسات وإجراءات لإشراك الجهات الفاعلة المحلية	
النتيجة 4	النتيجة 3	النتيجة 2	النتيجة 1	النتيجة 0	لا ينطبق	لا دليل			يقيس مؤشر الأداء الرئيسي هذا مدى التزام الجهات المانحة والوسطاء بأجندة التوطين وتعزيز الشراكات العادلة والمبدئية مع الجهات الفاعلة المحلية في اليمن.
									1. هل نشرت [الجهة المانحة أو الوسيط] إطار شراكة/استراتيجية توطين (أو ما يعادلها) تحدد رؤية واضحة لتطبيق التزامات التوطين في المملكة المتحدة أو أجندة توطين مماثلة في مؤسستك لتعزيز الشراكات العادلة مع الجهات الفاعلة المحلية/الوطنية في اليمن؟؟
									2. هل يغطي [الجهة المانحة أو الوسيط] النفقات العامة/التكاليف غير المباشرة لشركائك المحليين والوطنيين في اليمن؟
									3. هل توفر [الجهة المانحة أو الوسيط] أحكامًا مرنة للشركاء المحليين/الوطنيين وفقًا لشروط المرونة في GB أو شروط أخرى للجهات الفاعلة المحلية والوطنية في اليمن؟
									4. هل هناك فرص لبناء قدرات الجهات الفاعلة المحلية لتعزيز مهاراتهم الفنية وقدراتهم المؤسسية المدرجة في استراتيجية التوطين/أطر الشراكة الخاصة بك؟
									1. هل مبادئ التوطين مضمنة في إطار الشراكة بأكمله، بدءًا من أولويات التمويل وحتى المراقبة والتقييم؟
								1.1 سياسة التوطين / إطار الشراكات	
								1.2 التكامل التوطين	

							2. هل هناك تركيز على دعم الملكية والقيادة المحلية طوال دورة المشروع؟	
							3. هل هناك فرص لبناء قدرات الجهات الفاعلة المحلية لتعزيز مهاراتهم الفنية وقدراتهم المؤسسية؟	
							4. هل هناك خطة واضحة لتسليم المشروع إلى الجهات الفاعلة المحلية بعد انتهاء التمويل، مما يضمن استدامة نتائج المشروع؟	
							5. هل توجد آليات لنقل المعرفة والاحتفاظ بالقدرة لضمان قدرة الجهات الفاعلة المحلية على مواصلة أنشطة المشروع؟	
							<b>مؤشر الأداء الرئيسي 2: التخطيط والتخصيص الفعال للأموال</b>	
							يقيس مؤشر الأداء الرئيسي هذا مدى توافق استراتيجية التمويل مع الأولويات الوطنية والدولية، وشفافيتها وسهولة الوصول إليها، وتعزيز الشراكات الشاملة.	
							1. هل أولويات التمويل محددة بوضوح ومتوافقة مع استراتيجيات وأولويات الحكومة الوطنية والسلطات المحلية والخطط الدولية؟	2.1 مواءمة التمويل والشفافية
						2. هل تتوفر معلومات يمكن الوصول إليها عن المستفيدين المستهدفين ومناطق التركيز الجغرافية ومبلغ التمويل لكل برنامج؟		
						3. هل المعلومات متاحة بلغات متعددة ذات صلة بالمنطقة المستهدفة؟		
							1. هل هناك مصادر تمويل أو حصص مخصصة لتشجيع مشاركة الجهات الفاعلة المحلية؟	2.2 نهج الشراكة الشاملة
						2. هل الجهة المانحة منفتحة على نماذج الشراكة المتنوعة، مثل الاتحادات التي تقودها الجهات الفاعلة المحلية والمشاريع المشتركة مع المنظمات غير الحكومية الدولية؟		
							1. هل إرشادات التمويل والأسئلة الشائعة سهلة الفهم ومتاحة على الموقع الإلكتروني للمانحين ومن خلال الشبكات الشريكة؟	2.3 قنوات الاتصال
						2. هل هناك قنوات متعددة للاستفسارات، مثل البريد الإلكتروني وخط المساعدة الهاتفية والدعم عبر الدردشة عبر الإنترنت؟		
							<b>مؤشر الأداء الرئيسي 3: عملية الدعوة لتقديم العروض (CFP) التي يمكن الوصول إليها والشاملة</b>	
							يقيس مؤشر الأداء الرئيسي هذا مدى تصميم عملية برنامج الشراكة القطرية لتسهيل مشاركة الجهات الفاعلة المحلية والوطنية في اليمن.	
							1. هل يتم نشر وثائق CFP على نطاق واسع من خلال الشبكات الشريكة ووسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الحكومية ذات الصلة؟	3.1 إمكانية الوصول
							2. هل النسخ المترجمة من وثائق CFP متاحة باللغات المحلية؟	
							3. هل تقلل نماذج الطلب العبء الإداري على الجهات الفاعلة المحلية؟	
							4. هل يتوفر نظام تقديم الطلبات عبر الإنترنت، مع خيارات التقديم دون الاتصال بالإنترنت لأولئك الذين لديهم وصول محدود إلى الإنترنت؟	
							5. هل يتم تقديم المساعدة الفنية لمقدمي الطلبات المحتملين لتطوير المقترحات؟	
							6. هل يتم نشر وثائق برنامج CFP والمعلومات ذات الصلة بشكل واضح من خلال الموقع الإلكتروني للمانحين، والإعلانات، والشبكات الشريكة؟	

							1. هل تم تخصيص الوقت الكافي لتطوير المقترحات وتقديمها، مع الأخذ في الاعتبار السياق المحلي والاحتياجات البحثية؟	3.2 الجدول الزمني
							2. هل يتم الإبلاغ عن المواعيد النهائية والمعالم الواضحة بشكل فعال؟	
							3. هل هناك مرونة للتمديد في الظروف الاستثنائية؟	
							1. هل معايير التقييم شفافة وموضوعية ومحددة بوضوح في وثائق برنامج الشراكة القطرية؟	3.3 معايير التقييم
							2. هل تتماشى معايير التقييم مع أهداف البرنامج، مع التركيز على السياق المحلي والخبرة وقدرات الشركاء المحتملين؟	
							3. هل يوثق برنامج CFP التركيز على المقترحات التي تظهر فهمًا واضحًا لاحتياجات المجتمع وتفتح الحلول التي تقودها الجهات الفاعلة المحلية؟	
							<b>مؤشر الأداء الرئيسي 4: اختيار الشركاء بشكل عادل وشفاف</b>	
							يقوم مؤشر الأداء الرئيسي هذا بتقييم مدى عدالة وشمولية وشفافية عملية اختيار الشركاء.	
							1. هل عملية الاختيار واضحة ومتسقة وموثقة في إطار الشراكة؟	4.1 العدالة والموضوعية
							2. هل تتألف لجان المراجعة المستقلة من خبراء متنوعين مع عدم وجود تضارب في المصالح؟	
							3. هل هناك إجراءات ثابتة لمعالجة الشكاوى أو الطعون المتعلقة بعملية الاختيار؟	
							1. هل يتواصل المانح بنشاط لتشجيع الطلبات المقدمة من مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة المحلية، بما في ذلك المجتمعات المهمشة والمواقع المتنوعة جغرافيًا؟	4.2 التنوع والشمول
							2. هل توجد آليات لمعالجة الاختلالات المحتملة في موازين القوى بين الجهات الفاعلة الدولية والمحلية أثناء عملية الاختيار؟	
							1. هل تم تحديد سياسات واضحة بشأن تضارب المصالح في الإطار؟	4.3 تضارب المصالح
							2. هل هناك إجراءات لتحديد وتخفيف تضارب المصالح المحتمل أثناء اختيار الشركاء وتنفيذ المشروع؟	
							3. هل هناك شرط لمقدمي الطلبات بالكشف عن أي تضارب محتمل في المصالح؟	
							<b>مؤشر الأداء الرئيسي 5: اتفاقيات الشراكة الفعالة</b>	
							يقيس مؤشر الأداء الرئيسي جودة وفعالية اتفاقيات الشراكة في ضمان أدوار ومسؤوليات وآليات واضحة للتعاون والتكيف والإدارة المالية.	
							1. هل هناك أدوار ومسؤوليات وتوقعات واضحة لكلا الطرفين محددة في الاتفاقية؟	5.1 وضوح الاتفاقية وشموليتها
							2. هل تم تحديد الأدوار والمسؤوليات والتوقعات لكلا الطرفين بوضوح في الاتفاقية؟	
							3. هل توجد بروتوكولات اتصال محددة للتحديثات المنتظمة وإعداد التقارير المرحلية؟	
							1. هل تم إنشاء آلية لمعالجة المظالم لمعالجة النزاعات أو المخاوف أثناء تنفيذ المشروع؟	

							2. هل توجد أحكام لتعديل الأنشطة بناءً على السياقات أو الاحتياجات المتغيرة؟	5.2 مرونة الشراكة والقدرة على التكيف
							3. هل توجد آليات للتفاوض المتبادل على تعديلات على نطاق المشروع أو ميزانيته؟	
							1. هل هناك استراتيجية خروج تحدد عملية التسليم وخطة الاستدامة لنتائج المشروع؟	5.3 المساءلة المالية
							2. هل تم تحديد إجراءات الإدارة المالية الشفافة والخاضعة للمساءلة في الاتفاقية؟	
							3. هل تأخذ آليات صرف التمويل في الاعتبار الأنظمة والقدرات المالية المحلية؟	
<b>مؤشر الأداء الرئيسي 6: التنفيذ الفعال للشراكة</b>								
يقيس مؤشر الأداء الرئيسي هذا جودة وكفاءة تنفيذ الشراكة، بما في ذلك العناية الواجبة والرصد والتقييم المشترك (M&E) وتبادل المعرفة.								
							1. هل تتم موازنة عمليات العناية الواجبة مع الطلبات المبسطة للشركاء ذوي المخاطر المنخفضة الذين لديهم تاريخ في العمل مع الجهة المانحة؟	6.1 العناية الواجبة
							2. هل هناك تواصل واضح حول الوثائق المطلوبة لإجراء العناية الواجبة؟	
							3. هل يستخدم المانح نهجًا قائمًا على المخاطر لإجراء العناية الواجبة مع الأخذ في الاعتبار نوع الشريك وحجم المشروع والموارد المالية؟	
							4. هل عملية العناية الواجبة تتسم بالكفاءة، وفي الوقت المناسب، وبجدول زمني واضحة لانتهاء؟	
							5. هل توجد إجراءات ثابتة لمعالجة المشكلات أو المخاوف التي تم تحديدها أثناء العناية الواجبة؟	
							1. هل هناك نهج تعاوني لتطوير أطر الرصد والتقييم مع الشركاء المحليين، وضمان ملكيتهم ومشاركتهم في جمع البيانات وتحليلها؟	6.2 الرصد والتقييم المشترك
							2. هل هناك تركيز على قياس التأثير والتقدم نحو تحقيق الأهداف والغايات المحددة محليًا والمتوافقة مع احتياجات المجتمع؟	
							3. هل أطر الرصد والتقييم قابلة للتكيف مع سياقات المشروع وأولوياته المتطورة، مما يسمح بإجراء التعديلات على أساس الدروس المستفادة؟	
							4. هل يتم النظر في طرق جمع البيانات المحلية ونماذج إعداد التقارير لتقليل العبء الواقع على الشركاء المحليين؟	
							1. هل هناك آليات للتعليم المستمر والتحسين في جميع أنحاء الشراكة، بما في ذلك حلقات التغذية الراجعة المنتظمة؟	6.3 التعلم ومشاركة المعرفة
							2. هل توجد في الشراكة فرص لتبادل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات مع الجهات الفاعلة المحلية الأخرى؟	
<b>مجال الأداء 2: تضخيم الدور القيادي للجهات الفاعلة المحلية في نظام الاستجابة.</b>								
<b>مؤشر الأداء الرئيسي 7: تعزيز القيادة وقدرات المستجيبين المحليين في الجهود الإنسانية</b>								
يقيس مؤشر الأداء الرئيسي هذا التقدم المحرز في زيادة مشاركة وقيادة الجهات الفاعلة المحلية ضمن نظام الاستجابة الإنسانية.								
							هل هناك سياسة انتقال أو خروج أو استراتيجية تعزز القيادة المحلية بالتنسيق؟	7.1 السياسة والبيئة الداعمة
							كيف يتم دعم المشاركة المحلية في آليات التنسيق من قبل الجهات المانحة والوسطاء؟	

						ما هي النسبة المئوية للأعضاء في هيئات التنسيق من الجهات الفاعلة المحلية/الوطنية (L/NAs)؟	
						ما هي النسبة المئوية للأعضاء في هيئات التنسيق من المنظمات القيادية النسائية (WLOs) أو مجموعات التنوع الأخرى؟	7.2 زيادة مشاركة الجهات الفاعلة المحلية
						ما هي النسبة المئوية للاجتماعات التنسيقية التي تعقد باللغات المحلية/الوطنية أو التي تقدم خدمات الترجمة التحريرية والشفوية؟	
						ما مدى رضا الوكلاء المحليين عن مستوى تمثيلهم في هيئات التنسيق؟	
						ما هي النسبة المئوية للهيئات على المستوى الوطني التي لديها ممثلين محليين كقادة أو قادة مشاركين؟	7.3 فرص القيادة الموسعة لـ L/NAs
						ما هي النسبة المئوية للهيئات على المستوى دون الوطني التي لديها ممثلين محليين كرؤساء مشاركين أو ميسرين مشاركين؟	
						هل قامت أي مجموعات بتطوير خطط عمل للتوطين؟	
						سؤال الاستطلاع: كيف ترى الفرص المتاحة للممثلين المحليين لتولي أدوار قيادية في هيئات التنسيق؟	
						هل توفر هيئة التنسيق الخاصة بك حزم تعريفية تتكيف مع احتياجات L/NAs؟	7.4 بناء القدرات لقيادة L/NAs
						هل تقدم هيئة التنسيق الخاصة بكم برامج توأمة/توجيه للممثلين المحليين/غير الوافدين؟	
						سؤال الاستطلاع: ما مدى فائدة مبادرات بناء القدرات الحالية للقادرين على العمل؟	
						كم عدد المجالس الاستشارية ولجان المراجعة التابعة للصناديق القطرية المشتركة التي تضم أعضاء من L/NA؟	7.5 تخصيص الموارد لدعم قيادة L/NAs
						ما هو عدد ساعات العمل (أو ما يعادلها) المخصصة لدعم توطين التنسيق (مكتب RC/HC، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية)؟	
						سؤال الاستطلاع: ما مدى كفاية تخصيص الموارد لدعم دمج L/NA؟	
						ما هي النسبة المئوية لخطط الاستجابة الإنسانية (HRPs) التي تحقق درجة جودة متوسطة إلى عالية في التوطين؟	7.6 وضوح وإدراك L/NAs في خطط الاستجابة
						مؤشر المسح: الاعتراف المتصور بمساهمات L/NA في خطط الاستجابة الإنسانية	
						<b>مجال الأداء 3: تحسين التنسيق والتكامل بين جميع الجهات الفاعلة وبين القطاعات في الاستجابة يشمل سد الفجوات بين الإغاثة والتنمية وبناء السلام. (تحت التطوير)</b>	
						<b>مؤشر الأداء الرئيسي 8: تحسين التعاون والتنسيق بين القطاعات</b>	
						يقيس مؤشر الأداء الرئيسي هذا مستوى التعاون والتنسيق بين الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية وبناء السلام، بما في ذلك الجهات الفاعلة المحلية والوطنية.	
						ما هي النسبة المئوية لأعضاء الفريق الاستشاري التابع لـ IAHE داخل البلد من L/NA؟	8.1 تعزيز التعاون متعدد القطاعات
						ما هي النسبة المئوية للـ L/NAs التي تساهم في مصفوفة 5Ws/4/3؟	
						ما هي النسبة المئوية لأعضاء فريق إطار التحليل المشترك بين القطاعات من L/NAs؟	
						سؤال الاستطلاع: ما مدى فعالية جهود التنسيق والتعاون الحالية بين الوكلاء المحليين والجهات الفاعلة الدولية؟	
						هل تم إضفاء الطابع المؤسسي على مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات والقطاع الخاص ودمجها في نظام الاستجابة؟	8.2 تعزيز مشاركة القطاع الخاص

						هل كانت هناك زيادة في مشاركة ودور كيانات القطاع الخاص في جهود الاستجابة؟	
						هل هناك نماذج فعالة للشراكة والتعاون مع القطاع الخاص؟	
						هل يتم تصميم البرامج وتنفيذها بناءً على تقييم محايد للاحتياجات والمخاطر وفهم نقاط الضعف وقدرات المجموعات المختلفة؟ أ. هل تم تصميم البرامج وتنفيذها لتعزيز التعافي المبكر؟ ب. هل تم تصميم البرامج وتنفيذها لصالح الاقتصاد المحلي؟	8.3 تحسين تصميم البرنامج وتنفيذه
						هل تم تحديد أدوار ومسؤوليات وقدرات ومصالح مختلف أصحاب المصلحة في تنسيق الاستجابة؟	8.4 المشاركة الفعالة لأصحاب المصلحة
						هل تكمل الاستجابة إجراءات السلطات الوطنية والمحلية والجهات الفاعلة الأخرى؟	
						هل يتم تبادل المعلومات مع الشركاء ومجموعات التنسيق والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة من خلال قنوات الاتصال المناسبة؟	
						<b>مجال الأداء 4: زيادة مشاركة المجتمع ومشاركته وملكيته في جهود توطين الاستجابة (تحت التطوير)</b>	
						<b>مؤشر الأداء الرئيسي 9: زيادة مؤشر المشاركة المجتمعية والمشاركة المجتمعية الشاملة</b>	
						يقيس مؤشر الأداء الرئيسي هذا مستوى مشاركة المجتمع وملكيته في تصميم وتنفيذ ومراقبة برامج الاستجابة.	
						هل هناك سياسات تعزز مشاركة الأشخاص المتأثرين بالأزمات؟	9.1 المشاركة المجتمعية المؤسسية
						يتم إضفاء الطابع المؤسسي على مبادرات المشاركة المجتمعية ودمجها في نظام الاستجابة	
						تعتمد البرامج على القدرات المحلية وتعمل على تحسين قدرة المجتمعات والأشخاص المتضررين من الأزمات على الصمود.	9.2 المشاركة المجتمعية الهادفة
						يتم توفير المعلومات للمجتمعات والأشخاص المتأثرين بالأزمات حول المنظمة، والمبادئ التي تلتزم بها، والسلوكيات المتوقعة للموظفين، وبرامجها وتسليماتها.	
						يستخدم التواصل مع المجتمعات والأشخاص المتأثرين بالأزمة اللغات والأشكال والوسائط التي يسهل فهمها، والتي تتسم بالاحترام والمناسبة ثقافيًا لأجزاء مختلفة من المجتمع، وخاصة الفئات الضعيفة والمهمشة.	
						يتم ضمان التمثيل الشامل والمشاركة وإشراك الأشخاص والمجتمعات في جميع مراحل العمل.	9.3 المساواة أمام المجتمعات
						يتم تشجيع المجتمعات والأشخاص المتأثرين بالأزمات على تقديم تعليقات حول مستوى رضاهم عن جودة المساعدة وفعاليتها، مع إيلاء اهتمام خاص لنوع الجنس والعمر وتنوع الأشخاص الذين يقدمون التعليقات.	
						تتم استشارة المجتمعات والأشخاص المتأثرين بالأزمات بشأن أ. التصميم، ب. التنفيذ، و ج. مراقبة عمليات التعامل مع الشكاوى.	
						يتم الترحيب بالشكاوى وقبولها، ويتم توضيح كيفية الوصول إلى الآلية ونطاق المشكلات التي يمكنها معالجتها.	9.3 المساواة أمام المجتمعات
						أ. تتم إدارة الشكاوى في الوقت المناسب وبطريقة عادلة ومناسبة. ب. آليات التعامل مع الشكاوى تعطي الأولوية لسلامة مقدم الشكاوى والمتضررين في جميع المراحل.	

						يتم توثيق عملية التعامل مع الشكاوى للمجتمعات والأشخاص المتضررين من الأزمة ووضعها موضع التنفيذ. وتغطي العملية البرمجة والاستغلال والانتهاك الجنسيين وغير ذلك من إساءة استخدام السلطة.
						تدرك المجتمعات والأشخاص المتأثرون بالأزمات تمامًا السلوك المتوقع من العاملين في المجال الإنساني، بما في ذلك الالتزامات التنظيمية التي تم التعهد بها بشأن منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين.
						<b>مجال الأداء 6: تعزيز القدرات المؤسسية للكلاء المحليين (تحت التطوير)</b>
						<b>مؤشر الأداء الرئيسي 10: تعزيز القدرة المؤسسية للمستجيبين المحليين والوطنيين</b>
						يقيس مؤشر الأداء الرئيسي هذا التحسن في قدرة المستجيبين المحليين والوطنيين على تقديم المساعدة الإنسانية بشكل فعال.
						1. هل هناك سياسة لتقاسم التكاليف والتعويض العادل؟
						2. هل يتم تقديم دعم بناء القدرات للشركاء المحليين/الوطنيين؟
						3. ما هو متوسط النسبة المئوية لدعم بناء القدرات في الشراكات؟
						4. ما هي أنواع دعم بناء القدرات التي يتم تلقيها؟
						5. ما مدى فعالية دعم بناء القدرات الذي يتم تلقيه؟
						6. ما هي الفجوات الرئيسية في القدرات التي تواجهها المنظمة؟
						7. أكثر أنواع دعم بناء القدرات فائدة.
						<b>مجال الأداء 7: تحسين إمكانية الوصول إلى التمويل وجودته للجهات الفاعلة المحلية/الوطنية في اليمن</b>
						<b>مؤشر الأداء الرئيسي 11: زيادة التمويل المباشر والمرن للجهات الفاعلة المحلية والوطنية</b>
						يقيس مؤشر الأداء الرئيسي هذا حجم ونوع التمويل المقدم للجهات الفاعلة المحلية والوطنية (المستجيبين المحليين) بالإضافة إلى درجة مرونة التمويل وشفافيته.
						ما هو حجم/نسبة التمويل المقدم مباشرة إلى الجهات الفاعلة المحلية/الوطنية غير الحكومية؟
						ما هو حجم/نسبة التمويل المقدم مباشرة إلى الجهات الحكومية المحلية/الوطنية؟
						ما هو عدد نماذج التمويل الدولية التي توفر 25% أو أكثر من مخصصاتها مباشرة للجيش الوطني الليبي؟
						ما هو حجم/نسبة التمويل المقدم من خلال وسيط واحد إلى الجهات الفاعلة المحلية/الوطنية غير الحكومية؟
						ما هو حجم/نسبة التمويل المقدم من خلال وسيط واحد إلى الجهات الحكومية المحلية/الوطنية؟
						ما هو حجم/نسبة التمويل المتعدد السنوات لجميع الشركاء؟
						ما هو حجم/نسبة التمويل متعدد السنوات المقدم للجهات الفاعلة المحلية/الوطنية؟
						<b>11.1 التمويل المباشر للجيش الوطني الليبي:</b>
						<b>11.2 التمويل غير المباشر للجيش الوطني الليبي:</b>
						<b>11.3 التمويل متعدد السنوات</b>

								ما هو حجم/نسبة التمويل المرن؟	11.4 التمويل المرن
								هل تكشف المنظمة عن الأموال المقدمة للجهات الفاعلة المحلية/الوطنية؟	11.5 الإفصاح عن التمويل
								<b>مؤشر الأداء الرئيسي 12: الصحة المالية والاستدامة للجهات الفاعلة المحلية والوطنية</b>	
								يقيس مؤشر الأداء الرئيسي هذا الصحة المالية والاستدامة للجهات الفاعلة المحلية والوطنية مقارنة بالجهات الفاعلة الدولية العاملة في اليمن.	
								1. ما هو مستوى الاحتياطيات غير المقيدة؟	12.1 الاحتياطيات المالية:
								2. ما هو مستوى إجمالي الاحتياطيات؟	
								3. ما مدى اعتماد المنظمة غير الحكومية على أكبر مصدر تمويل لها؟	12.2 تنوع الدخل
								4. ما مدى اعتماد المنظمة غير الحكومية على مصادر تمويلها الثلاثة الأولى؟	
								5. ما هو مستوى الدخل غير المقيد؟	
								6. ما مدى تنوع مصادر دخل المنظمات غير الحكومية؟	12.3 ممارسات الإدارة المالية
								7. هل لدى المنظمة غير الحكومية استراتيجية واضحة لإدارة التكاليف؟	
								8. هل لدى المنظمة غير الحكومية سياسة وأهداف للاحتياطيات؟	
								9. دليل على الجهود المبذولة لتطوير مصادر دخل جديدة والسعي للحصول على تمويل غير مقيد	
								<b>مؤشر الأداء الرئيسي 13: جودة الدخل واستدامة الجهات الفاعلة المحلية والوطنية</b>	
								يقيس مؤشر الأداء الرئيسي هذا جودة واستدامة مصادر الدخل للجهات الفاعلة المحلية والوطنية مقارنة بالجهات الفاعلة الدولية العاملة في اليمن.	
								ما هو مستوى الدخل غير المقيد؟	13.1 الدخل غير المقيد
								ما هي طبيعة الدخل غير المقيد؟	
								ما مدى انتشار الدخل غير المقيد؟	
								ما هو مستوى استرداد التكاليف الإدارية من اتفاقيات الدخل المحدود؟	13.2 استرداد التكاليف:
								ما هي نسبة اتفاقيات التمويل المقيدة التي توفر حصة كاملة وعادلة من التكاليف الإدارية؟	
								كيف يتم دعم التكاليف الإدارية غير المتوفرة؟	
								ما هو المستوى العام لاسترداد التكاليف الإدارية الذي حققته المنظمة غير الحكومية؟	12.3 جودة الدخل الإجمالية
								ما هو التصنيف العام لجودة الدخل للمنظمة غير الحكومية؟	
								ما هي قدرة المنظمة غير الحكومية على استرداد التكاليف الإدارية مباشرة من اتفاقيات التمويل المقيدة؟	

						ما هو إجمالي التكاليف الإدارية المستردة / إجمالي التكاليف الإدارية المتكبدة؟
						<b>مؤشر الأداء الرئيسي 14: ممارسات استرداد التكاليف للجهات الفاعلة المحلية والوطنية</b>
						يقوم مؤشر الأداء الرئيسي هذا بتقييم ممارسات استرداد التكاليف للجهات الفاعلة المحلية والوطنية مقارنة بالمنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في اليمن، وتحديد العوامل الرئيسية التي تؤثر على استرداد التكاليف وتقديم توصيات للتحسين.
						هل تطبق المنظمة غير الحكومية الأدوات والعمليات اللازمة لاسترداد التكاليف؟
						هل تثبت المنظمة غير الحكومية النية والقدرة على ضمان استرداد التكاليف بشكل مناسب؟
						هل تقوم المنظمة غير الحكومية بدمج استرداد التكاليف في الشراكة وصنع القرار؟
						ما هو التصنيف الإجمالي لممارسة استرداد التكاليف للمنظمة غير الحكومية؟
						ما هي العوامل الرئيسية التي تؤثر على الاستدامة المالية للمنظمات غير الحكومية المحلية؟
						14.4. مقارنة الأداء المالي
						ما هي الفوارق في الموارد والقدرات المالية بين المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية؟
						14.5 وضع التوصيات
						الحلول المحتملة بناء على نتائج البحوث
						<b>مجال الأداء 8: القضايا الشاملة</b>
						<b>مؤشر الأداء الرئيسي 15: القضايا الشاملة</b>
						يهدف مجال الأداء هذا إلى قياس القضايا الرئيسية الشاملة ضمن الاستجابة، بما في ذلك دعم المنظمات التي تقودها النساء، وتقاسم المخاطر، والحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ.
						15.1 دعم المنظمات التي تقودها النساء (WLOs)
						ما هو حجم/نسبة التمويل المقدم مباشرة إلى منظمات حقوق المرأة التي تقودها النساء؟
						ما هو حجم/نسبة التمويل المقدم من خلال وسيط واحد إلى منظمات WLO؟
						15.2 تقاسم المخاطر والشراكة:
						ما هي الخطوات المتخذة للتقدم في تقاسم المخاطر في الشراكات؟
						ما هو التقدم الذي تم إحرازه في تعزيز تقاسم المخاطر من قبل شركاء التمويل؟
						15.3 الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ
						هل يتم أخذ الحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ في الاعتبار في خطط/مشاريع الاستجابة؟
						ما هو عدد جلسات بناء القدرات بشأن مخاطر الكوارث وتغير المناخ التي تم إجراؤها للجهات الفاعلة المحلية؟
						ما هو حجم التمويل الذي تم تخصيصه لمبادرات الحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ في العام الماضي؟
						ما هي النسبة المئوية من إجمالي التمويل المخصص لمبادرات الحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ؟
						ما هو عدد المشاريع التي تنفذ بنية تحتية وممارسات قادرة على التكيف مع المناخ؟

## الملحق ج: قائمة بأهم الاصطلاحات المستخدمة

الإصطلاح	التعريف
<b>تعريف عامة</b>	
المانح:	جهة أو منظمة أو حكومة توفر الموارد المالية أو غيرها لدعم العمل الإنساني والتنموي.
وسيط:	منظمة تتلقى التمويل من جهة مانحة ثم تمرره إلى شريك محلي أو وطني.
الجهات الفاعلة المحلية والوطنية (LNAs):	الجهات الفاعلة المحلية والوطنية غير الحكومية: منظمات المجتمع المدني المحلية والوطنية العاملة في مجال الاستجابة والتي يقع مقرها الرئيسي وتعمل في البلد المتلقي للمساعدات الخاصة بها والتي لا تنتمي إلى منظمة غير حكومية دولية. الجهات الحكومية والسلطات: تشارك سلطات الدولة في البلد المتلقي للمساعدات المتضررة في أعمال الإغاثة، سواء على المستوى المحلي أو الوطني.
الجهات الفاعلة المحلية والوطنية غير الحكومية:	المنظمات غير الحكومية المحلية: التركيز: تعمل في المقام الأول داخل منطقة جغرافية محددة، غالبًا ما تكون مدينة أو منطقة أو منطقة، داخل بلد ما. الوصول: تتركز أنشطتهم وتأثيرهم في المقام الأول على المجتمع المحلي. التمويل: قد يعتمد بشكل كبير على مصادر التمويل المحلية، أو التبرعات المجتمعية، أو المنح الصغيرة من المنظمات المحلية. الخبرة: غالبًا ما يكون لديهم معرفة عميقة وفهم للاحتياجات المحلية والسياقات الثقافية وديناميكيات المجتمع. مثال: منظمة مجتمعية في مدينة معينة تعمل على تقديم خدمات الرعاية الصحية للفئات المهمشة. المنظمات غير الحكومية الوطنية: التركيز: العمل عبر منطقة جغرافية أوسع، غالبًا على مستوى الدولة، داخل البلد. الوصول: يمكن أن تمتد أنشطتها وتأثيرها إلى مناطق متعددة أو إلى البلد بأكمله. التمويل: قد تتلقى تمويلًا من مصادر وطنية ودولية، بما في ذلك المنح الحكومية والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية الدولية. الخبرة: غالبًا ما يكون لديهم خبرة في مجالات مواضيعية محددة، مثل حقوق الإنسان، أو الاستجابة للكوارث، أو حماية البيئة، وقد يعملون في مجال الدعوة على المستوى الوطني. مثال: منظمة وطنية تعمل على تعزيز حقوق المرأة والحصول على التعليم في جميع أنحاء البلاد. الاختلافات الرئيسية: النطاق الجغرافي: تعمل المنظمات غير الحكومية المحلية ضمن منطقة جغرافية أصغر، بينما تعمل المنظمات غير الحكومية الوطنية عبر منطقة أوسع. مصادر التمويل: تعتمد المنظمات غير الحكومية المحلية في كثير من الأحيان على التمويل المحلي، في حين قد تتمكن المنظمات غير الحكومية الوطنية من الوصول إلى التمويل الوطني والدولي. التركيز: تركز المنظمات غير الحكومية المحلية في كثير من الأحيان على الاحتياجات على مستوى المجتمع المحلي، في حين قد يكون للمنظمات غير الحكومية الوطنية تركيز أوسع على القضايا على المستوى الوطني.
الصفة الكبرى	مجموعة من الالتزامات التي تعهدت بها الجهات الفاعلة الإنسانية لتحسين فعالية وكفاءة المساعدة الإنسانية.
المساءلة أمام السكان المتضررين (AAP)	عملية ضمان خضوع الجهات الفاعلة الإنسانية للمساءلة أمام المتضررين الذين المتلقين للمساعدة.
<b>الشراكات:</b>	

<p>الشراكات بين الجهات الفاعلة الدولية والمنظمات المحلية التي تتميز بما يلي:</p> <p><b>الاحترام المتبادل:</b> الاعتراف بقيمة خبرة كل شريك وتجربته ووجهات نظره. صنع القرار التشاركية: إشراك كلا الشريكين في عمليات صنع القرار، مما يضمن سماع كلا الصوتين وأخذهما في الاعتبار.</p> <p><b>تكافؤ الفرص:</b> تزويد L/NAs بفرص متساوية للمشاركة في هياكل التنسيق والأدوار القيادية وفرص التمويل.</p> <p><b>الشفافية والمساءلة:</b> العمل بشفافية ومحاسبة كلا الشريكين على أفعالهما. الأهداف المشتركة: العمل على تحقيق أهداف مشتركة تعود بالنفع على الشركاء والمجتمعات التي يخدمونها.</p>	<p>الشراكات العادلة:</p>
<p>الميزات أو البنود ضمن اتفاقيات التمويل أو العقود أو الشراكات التي تسمح بمرونة أكبر في كيفية استخدام الأموال، وكيفية تنفيذ المشاريع، وكيفية إدارة الشراكات.</p> <p><b>أمثلة على أحكام المرونة:</b></p> <p><b>الميزانية المرنة:</b> السماح لـ L/NAs بتعديل ميزانياتهم بناءً على الاحتياجات والأولويات المتغيرة. فترات تقديم التقارير الموسعة: تزويد L/NAs بمزيد من الوقت لتقديم التقارير، لا سيما في السياقات الصعبة.</p> <p><b>مليات التقديم المبسطة:</b> تسهيل الأمر على L/NAs لتقديم طلب للحصول على التمويل وتقليل الجواجز البيروقراطية. صنع القرار المشترك: إشراك L/NAs في عمليات صنع القرار المتعلقة بتنفيذ المشروع وتخصيص التمويل.</p>	<p>أحكام المرونة:</p>
<p><b>مصطلحات القيادة</b></p>	
<p>إطار استراتيجي يحدد التسليم التدريجي للمسؤوليات والموارد من الجهات الفاعلة الدولية إلى الجهات الفاعلة المحلية والوطنية. وتهدف هذه الخطة إلى ضمان الانتقال السلس والمستدام نحو الملكية والقيادة المحلية في العمل الإنساني.</p>	<p>الخطة الانتقالية</p>
<p>غالبًا ما يكون المستجيبين المحليين هم أول المستجيبين ولديهم معرفة لا تقدر بثمن بالتحديات والحلول المحلية. إنهم يساهمون في استجابة إنسانية أكثر فعالية وكفاءة واستدامة.</p>	<p>أهمية L/NAs</p>
<p>يجب إزالة عوائق المشاركة الفعالة للمستجيبين المحليين مثل عوائق اللغة والعقبات اللوجستية والتكنولوجية، وقبوض الموارد.</p>	<p>عوائق المشاركة</p>
<p>يجب أن يتمتع L/NAs بفرص متساوية لتولي الأدوار القيادية. ويشمل ذلك تعزيز القيادة المشتركة، ورفع مستوى المستجيبين المحليين، ودعم عمليات الاختيار الشفافة والشاملة.</p>	<p>قيادة</p>
<p>وينبغي اعتماد موارد كافية لبناء قدرات المستجيبين المحليين في قيادة وتنسيق الاستجابة</p>	<p>تعزيز القدرات</p>
<p>يجب أن يتمتع المستجيبون المحليون بإمكانية الوصول إلى الموارد الكافية للمشاركة في القيادة والتنسيق</p>	<p>موارد القيادة</p>
<p>ينبغي منح المستجيبين المحليين إمكانية الظهور في هياكل التنسيق، بما في ذلك الرؤساء المشاركون ووقت التحدث وتسلط الضوء على وجهات نظرهم.</p>	<p>الظهور</p>
<p>ينبغي أن تكون الهيئات المحلية مسؤولة عن أفعالها، وينبغي أن تكون الجهات الفاعلة الدولية مسؤولة أمام الهيئات المحلية.</p>	<p>المساءلة</p>

الشراكات العادلة	الشراكات التي تنطوي على التخطيط المشترك وصنع القرار، حيث تلعب الجهات الفاعلة المحلية والوطنية دورًا أكثر وضوحًا ونشاطًا في توجيه البرنامج.
النفقات العامة/التكاليف غير المباشرة	التكاليف التي تتكبدتها المؤسسة والتي لا ترتبط بشكل مباشر بتقديم الخدمات، مثل التكاليف الإدارية والإيجار والمرافق.
<b>جودة التمويل وكميته</b>	
الصندوق المباشر	التمويل الذي يتم تقديمه مباشرة إلى الجهات الفاعلة المحلية والوطنية.
التمويل غير المباشر:	<p>الدعم المالي الذي يتم تقديمه للجهات الفاعلة المحلية والوطنية من خلال طرف ثالث أو وسيط، وليس مباشرة من الجهة المانحة أو وكالة التمويل.</p> <p>أمثلة على التمويل غير المباشر:</p> <p>المنظمات غير الحكومية الدولية/وكالات الأمم المتحدة: تقدم إحدى الوكالات المانحة منحة لمنظمة غير حكومية دولية كبيرة، والتي تقوم بعد ذلك بالتعاقد من الباطن أو الشراكة مع المنظمات غير الحكومية المحلية لتنفيذ المشروع. تتلقى المنظمات غير الحكومية المحلية التمويل بشكل غير مباشر من خلال المنظمات غير الحكومية الدولية.</p> <p>الحكومات الوطنية: تقدم إحدى الوكالات المانحة التمويل للحكومة الوطنية للاستجابة الإنسانية، ثم تقوم الحكومة بتخصيص الأموال للمنظمات غير الحكومية أو المنظمات المحلية. المنظمات الوسيطة: توفر الوكالة المانحة التمويل لمنظمة وطنية أو دولية متخصصة في دعم الجهات الفاعلة المحلية. تقوم هذه المنظمة الوسيطة بعد ذلك بتوزيع الأموال على L/NAs بناءً على معايير أو مشاريع محددة.</p>
تمويل متعدد السنوات:	لمدة 24 شهرًا أو أكثر بناءً على تواريخ البدء والانهاء لاتفاقية التمويل الرسمية الأصلية. يتوافق هذا التعريف مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).
التمويل المرن:	<p>مستويات مختلفة لتخصيص التمويل الإنساني، وتصنف على النحو التالي:</p> <p>غير مخصصة: لا توجد قيود محددة على كيفية استخدام الأموال. التخصيص الميسر: بعض القيود على كيفية استخدام الأموال، ولكن يتم الحفاظ على المرونة. مخصصة: يتم تخصيص الأموال لغرض أو نشاط محدد. التخصيص الدقيق: يتم تخصيص الأموال لغرض أو نشاط محدد مع فرض قيود صارمة على كيفية استخدامها.</p>
<b>الصحة المالية والاستدامة وتنوع الموارد</b>	
تكاليف الإدارة	التكاليف اللازمة لإدارة وتنظيم المنظمة. مشتركة في جميع الأنشطة.
معدل التكلفة الإدارية	التكاليف الإدارية للمنظمة كنسبة مئوية من (تكاليف البرنامج + تكاليف جمع التبرعات غير المقيدة + التكاليف غير المؤهلة)، باستثناء الهدايا العينية والنفقات الرأسمالية.
النفقات الرأسمالية	تكاليف شراء المركبات والمعدات والبندو الرأسمالية الأخرى.
دخل	الدخل من المنظمات المحلية أو الوطنية أو الدولية (المنح والرعاية وما إلى ذلك). يمكن أن تكون مقيدة أو غير مقيدة.
الدخل المؤجل	الأموال المستلمة مقدمًا للأنشطة المستقبلية. يتم الاعتراف به كدخل بمجرد تسليم الأنشطة.
التكاليف المباشرة للمانحين	التكاليف التي يتم تحميلها كتكاليف مباشرة وفقًا لميزانية الجهة المانحة (غالبًا "أعلى من الخط").

التكاليف غير المباشرة للمانحين	المساهمات في التكاليف غير المباشرة (النفقات العامة، رسوم الإدارة، تكاليف التشغيل) كما هو محدد في ميزانية الجهة المانحة (غالبًا "تحت الخط"). يتم تحميلها عادةً كنسبة مئوية من التكاليف المباشرة أو مبلغ مقطوع ثابت.
مدى استرداد التكاليف الإدارية	يقيس الفرق بين الحصة الكاملة والعادلة من التكاليف الإدارية التي كان ينبغي توفيرها من الدخل المقيد، والتكاليف الإدارية الفعلية المقدمة، كنسبة من الحصة الكاملة والعادلة. ينطبق على كل من الدخل المقيد الشامل واتفاقيات التمويل المقيدة الفردية.
المؤسسات والصناديق الاستثمارية وإيرادات المنظمات غير الحكومية الأخرى	الدخل من المؤسسات والصناديق الاستثمارية والمنظمات غير الحكومية الأخرى. يمكن أن تكون مقيدة أو غير مقيدة.
حصة كاملة وعادلة (من التكاليف الإدارية)	جزء من التكاليف الإدارية المرتبطة باتفاقيات (اتفاقيات) التمويل المقيدة، ويتم حسابها وفقًا لمعدل التكلفة الإدارية للمنظمة.
الهدايا العينية	العناصر المادية (المعدات والمخزون) التي تم التبرع بها للمنظمة.
دخل الحكومات وهيئات المتعددة الأطراف	الدخل من الحكومات الأجنبية والمحلية وهيئات المتعددة الأطراف. من المرجح أن تكون مقيدة ولكن يمكن أن تكون غير مقيدة.
التكاليف غير المباشرة	انظر معدلات التكاليف غير المباشرة للجهات المانحة.
معدل التكلفة غير المباشرة	السعر المقدم من الممولين كمساهمة في النفقات العامة أو التكاليف الإدارية. في كثير من الأحيان تكون نسبة مئوية من تكاليف البرنامج المباشرة، ولكن يمكن أن تكون مبلغًا مقطوعًا. لا يمكن المقارنة بدقة بين الممولين بسبب اختلاف تعريفات التكاليف "المباشرة" و"غير المباشرة".
دخل الأفراد والنداءات والمناسبات	الدخل من الأفراد، أو الأحداث العامة، أو جمع التبرعات، أو الموروثات، أو النداءات. يمكن أن تكون مقيدة أو غير مقيدة.
تكاليف غير مؤهلة	التكاليف غير المؤهلة للتمويل، بما في ذلك الخسائر الناجمة عن الاحتيال، والتكاليف غير المسموح بها من الأنشطة الممولة، واستهلاك الأصول الممولة بالمنحة، والهدايا والتبرعات المقدمة، وتكاليف الكحول والترفيه.
دخل الحكومة المحلية	الدخل من الدوائر الحكومية المحلية أو الإقليمية. من المرجح أن تكون مقيدة ولكن يمكن أن تكون غير مقيدة.
دخل آخر	الدخل من مصادر غير مذكورة أعلاه (مثل الفوائد البنكية والدخل الاستثنائي). من المرجح أن تكون غير مقيدة ولكن يمكن تقييدها.
تكاليف البرنامج	التكاليف الضرورية والمعقولة لتنفيذ برنامج أو مشروع معين. تنشأ مباشرة من الأنشطة المطلوبة لتنفيذ البرنامج أو المشروع.
البرامج أو المشاريع	حزم الأنشطة التي تساهم بشكل مباشر في مهمة الوكالة (الإنسانية، التنمية، المناصرة، إلخ).
النفقات المقيدة	النفقات الممولة من الدخل المقيد أو الاحتياطي المقيدة.
اتفاقية التمويل المحدود	الدخل المحدود المقدم لتغطية أنشطة محددة تم الاتفاق عليها مع الجهة المانحة.
الدخل المحدود	الدخل الذي يطلب المانح استخدامه لغرض أو تكلفة أو نشاط محدد. قد تصنف بعض المنظمات غير الحكومية الدخل على أنه مقيد حتى لو كان الممول ينوي أن يكون غير مقيد.

الأموال المحتفظ بها لغرض أو تكلفة أو نشاط محدد وافق عليه المانح ولكن لم يتم إنفاقها بعد. يتم تسجيلها كاحتياطات مقيدة بدلاً من الدخل المؤجل.	الاحتياطات المقيدة
الدخل من المشاريع أو الأنشطة لتوليد الدخل والتجارة (على سبيل المثال، دخل الإيجار والخدمات الاستشارية والمبيعات). من المرجح أن تكون غير مقيدة.	الدخل المولد ذاتياً والتداول
النفقات الممولة من الدخل غير المقيد أو الاحتياطات غير المقيدة.	الإنفاق غير المقيد
التكاليف الضرورية المباشرة لزيادة الدخل غير المقيد. تنشأ من الأنشطة المطلوبة لزيادة الدخل غير المقيد. انظر الملحق 1 للحصول على التفاصيل.	تكاليف جمع التبرعات غير المقيدة
الدخل الذي يتم جمعه ويمكن إنفاقه وفقاً لتقدير المنظمة لأي غرض.	دخل غير مقيد
الأموال المتراكمة غير المقيدة التي يمكن استخدامها لأي غرض. يشمل رأس المال واحتياطات إعادة التقييم المتعلقة بالأصول المملوكة.	احتياطات غير مقيدة
<b>القضايا الشاملة:</b>	
منظمة ذات ولاية و/أو مهمة إنسانية (1) تحكمها أو توجهها النساء؛ أو (2) تتألف قيادتها بشكل أساسي من النساء، ويظهر ذلك من خلال شغل 50 في المائة أو أكثر من المناصب القيادية العليا.	المنظمات التي تقودها النساء (WLOs)
تُعرف نفسها كمنظمة لحقوق المرأة مع التركيز بشكل أساسي على تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وحقوق الإنسان؛ أو أن تعمل، كجزء من بيان مهمتها، على النهوض بمصالح وحقوق النساء/الفتيات (أو حيث تكون كلمة "النساء" أو "الفتيات" أو "الجنس" أو ما يعادلها باللغة المحلية بارزة في بيان مهمتها)؛ أو قامت، كجزء من بيان مهمتها أو أهدافها، بتحدي وتحويل عدم المساواة بين الجنسين (القواعد غير العادلة)، وعلاقات القوة غير المتكافئة وتعزيز الأعراف الاجتماعية الإيجابية.	منظمات حقوق المرأة (WROs): منظمة
إطار يساعد الجهات المانحة والمنظمات المنفذة على تقاسم المخاطر المرتبطة بالمساعدات الإنسانية.	إطار تقاسم المخاطر